

المحاضرة الأولى: المقدمة:

-الشرح سيأتي بشكل مختصر؛ وللنظم شروحات مطولة على اليوتيوب للشيخ أحمد السيد.
-يتميز (نظم المعين) بالجمع والتركيز على بيان مصطلحات المتقدمين من الحفاظ ما ليس في غيره من المتون المختصرة، حاولت أن أرتبه ترتيباً اصطلاحياً معيناً؛ وهو سهل الحفظ، مقسمٌ إلى فصول.
مقدمة النظم:

-تألف من خمسة عشر بيتاً.
-تبرز المقدمة معني مهم جداً؛ وهو: أهمية الرجوع إلى علوم المتقدمين من أئمة الحديث وعدم الاكتفاء بالكتب المتأخرة؛ وعلى ما في المختصرات المتأخرة من فائدة إلا أنها لا تغني عن كتب المتقدمين وعلومهم.
مثال ذلك:

-أكثر ما يرجع إليه الباحثون المعاصرون هو كتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر -وهو من المتأخرين-؛ هذا الكتاب عبارة عن خلاصات مركزة مختصرة جداً؛ أحياناً هذا الاختصار يعد سبباً للإشكال؛ لأن الذهنية الحديثة المتأخرة كانت ناشئة ومعتمدة على القوالب المحددة، والتعامل بظواهر الألفاظ والخلاصات المختصرة مما ينتج إشكالات كبيرة جداً على مستوى المصطلحات وعلى مستوى الحكم على الأحاديث.
تؤكد مقدمة النظم على:

-ضرورة الرجوع إلى كتب المتقدمين، مع ذكر أسمائهم، وبعض الكتب التي جمعت كلامهم، وذكر شيء من أحوال بعض كتبهم.
الاستفتاح:
-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١- الحمد لله الذي علمنا **** طريقة الأسلاف من أمتنا
٢- في صنعة الحديث والإسناد **** أنعم بها طريقة الرشاد
٣- هي التي قد أدهشت عقولا **** وحفظت بإذنه المنقولا
٤- عن النبي لكي تكون سنته **** صافية صلاة ربي غرته
٥- فصل مولانا على الرسول **** وآل بيت عبدك الخليل.

-هذا استفتاح بلاغي؛ بأن تحمد الله بمعنى يدل على مضمون الكتاب؛ وأن تذكر في المقدمة ما يدل على مضمون الكتاب.

-تتضمن المقدمة الإشارة إلى أهمية وعظم طريقة المتقدمين من أئمة الحديث.

أسماء المتقدمين:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ٦- أعيانها ابن حنبلٍ ويحيى **** وابن المديني لا تسْلُ كم أحياء
٧- كذا البخاري عالمٌ معلّم **** والترمذي بعده ومسلم
٨- والرازيان مثلهم أئمة **** ثم النسائي منهم في القمه".

-ذكر الناظم -وفقه الله- بعض أسماء المتقدمين: وهم: ابن حنبل: وهو (أحمد ابن حنبل)، ويحيى: وهو (يحيى ابن معين)، وابن المديني: وهو (علي بن المديني)، والبخاري: وهو (محمد بن إسماعيل)، والترمذي: وهو (أبو عيسى)، ومسلم: وهو (مسلم بن الحجاج)، والرازيان: وهما (أبو زرعة وأبو حاتم)، والنسائي: وهو (أحمد بن شعيب).

-ينبغي لطالب الحديث أن يعلم مواطن تميز كل واحد من هؤلاء الرموز؛ وذلك لتعدد تخصصاتهم الحديثية، وتفاوتهم في الاختصاص والتقدم في مجال دون آخر.

الأول: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:

-من أجل علماء الحديث؛ وكان ممن جمع بين أطراف علوم الحديث؛ سواءً من حيث علوم الإسناد أو علوم المتن المتعلقة بفقه السنة.

-من الحفاظ الكبار؛ تميز على أكثر علماء الحديث بحفظ آثار الصحابة؛ فلا يكاد يفوت عليه شيء من فقه الصحابة لم يحفظه؛ فكلت بذلك منظومته الاستدلالية؛ حين جمع بين أدلة الوحي وفقه الصحابة؛ فإذا وجد في المسألة قول للصحابة تجده يميل إليه.

-كان مكثراً من الكلام في الرجال (الجرح والتعديل).

سؤال: أين تجد كلام الأئمة المتقدمين في الرجال (الجرح والتعديل)؟

١- في كتب السؤالات: فكثير من علوم المتقدمين نُقلت عن طريق تلاميذهم وأصحابهم؛ يسألونهم ثم يدونون الإجابات في هذه الكتب؛ ك(سؤالات أبي داود للإمام أحمد) و(سؤالات ابن البراء لـعلي بن المديني)، و(سؤالات البرقاني للدارقطني).

-كتب السؤالات عادةً تجمع أنواع علوم الحديث؛ لكن لا يكون فيها تبويب لأبواب العلوم؛ فهي عبارة عن سؤالات عن الأحاديث والرجال.

٢- في الكتب المتأخرة التي جمعت كلام المتقدمين: وهي أجمع من كتب السؤالات لتتبعها لكلام الأئمة في كتب السؤالات؛ مثل كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر؛ فهو مصدر أساسي لمعرفة أحكام الأئمة المتقدمين في الرواة ورواياتهم.

فائدة:

- كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر أجمع من كتاب (تهذيب الكمال) للزبي في الجرح والتعديل؛ مع أنه مختصر له؛ ذلك لأن ابن حجر بعد أن ينقل كل ما نقله المزني في (تهذيب الكمال) من كلام العلماء = يضيف ويزيد عليه - ابن حجر - من أقوال الأئمة المتقدمين في الجرح والتعديل.

سؤال: أين نجد كلام الأئمة المتقدمين في الجرح والتعديل -تحديداً-؟

= في الكتب المتأخرة التي جمعت كلام المتقدمين؛ مثل (تهذيب الكمال) و(تهذيب التهذيب).

سؤال: أين نجد كلام الأئمة المتقدمين في علوم الحديث - كتنظير وليس كتطبيق -؟

١- في كتب السؤالات.

٢- في الكتب الحديثية المتأخرة التي نقلت كلام المتقدمين في علوم الحديث وفي العلل -والأصل أن هذه الكتب لا تنقل-؛ وهي على قسمين:

الأول: الكتب الاستقرائية التخصصية:

- يُرجع فيها إلى مختلف مظاهر كلام الأئمة المبحوث عن رأيهم في مسألة من المسائل؛ غالباً تكون في مصطلح تخصصي واحد؛ مثل:

- كتاب (الحديث المنكر عند الإمام أحمد): جُمع فيه الأحكام والدراسات المطبقة على الحديث المنكر.

- كتاب (الحديث الحسن عند الترمذي): هذا مصدر لمعرفة مصطلح الحسن عند الترمذي.

الثاني: الكتب الشمولية:

- وهي الكتب التي لا تعتمد على الاستقراء التام ولا التخصص؛ ولكن تنقل بعض عبارات الحفاظ فتكون مصدراً جزئياً في كل باب؛ مثل:

- كتاب (الكفاية) للخطيب البغدادي.

- كتاب (مقدمة ابن الصلاح) لابن الصلاح.

- كتاب (شرح علل الترمذي) لابن رجب.

- كتاب (تحرير علوم الحديث) للجديع؛ وهو من أفضل الكتب المركزية المعاصرة في علوم الحديث على الإطلاق.

فائدة:

- الذي يجمع بين (مقدمة ابن الصلاح، وشرح الترمذي، وتحرير العلوم) = يكون قد أخذ بمجامع علوم الحديث.

"لا تنس تجديد نيتك، وسؤال الله إصلاحها"

الثاني: الإمام يحيى بن معين:

- أكثر ما تميز فيه هو (علم الجرح والتعديل) أكثر من تميزه في (علم العلل)؛ فكلامه في الحكم على الأحاديث ليس كثيراً ككلام الإمام أحمد في العلل.
- لا تكاد تجد رجلاً من رواة الحديث لم يتكلم فيه ابن معين؛ ليس مرة واحدة، بل عدة مرات.

الثالث: الإمام علي بن المديني:

- أكثر ما تميز فيه هو (علم العلل)؛ وله كتاب (العلل)؛ لا يوجد كاملاً، يقول الشيخ أحمد السيد: "وعبارته هي التي أسست عليها كتابي (تسهيل معرفة الأسانيد)".
- قال فيه البخاري: "ما استصغرت نفسي أمام أحدٍ إلا أمام علي ابن المديني"؛ وهو شيخ البخاري.
- اشترك كل من (أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني) في التلمذ على يد يحيى بن سعيد القطان، وتلمذ سعيد على يد شعبة بن الحجاج -رحمهم الله-.

الرابع: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:

- يعد طبقةً وحده في باب الصنعة الحديثية؛ فهو عالمٌ فذٌ في مختلف علوم الحديث ومن أهمها؛ (علم العلل)؛ ولما كشف علةً لحديثٍ كان قد سأله عنها تلميذه الإمام مسلم؛ قال له مسلم: "يا أستاذ الأستاذين" = من دقة كشف البخاري في علل الحديث.
- ألف كتاب (التاريخ الكبير): جمع فيه آلاف الرجال من رواة الحديث، وأحياناً يعلل بعض أحاديثهم؛ لذلك يعد من مصادر معرفة أحكام البخاري على الأحاديث.
- سؤال: ما المصادر التي نصل منها إلى أحكام البخاري على الأحاديث التي لم يخرجها في الصحيح؟ = طبعاً الأحاديث التي خرجها في صحيحه = يحكم عليها بالصحة.
- ١- كتاب (التاريخ الكبير).

- ٢- كتاب (جامع سنن الترمذي)؛ بعد ما يذكر فيه الترمذي درجة الحديث، أحياناً يقول: "وسألت أبا عبد الله، أو سألت محمداً -يقصد البخاري- عن هذا الحديث، فقال فيه كذا".
- ٣- كتاب (العلل الكبير للترمذي)؛ ينقل فيه الإمام الترمذي كثيراً عن تصحيح أو تضعيف البخاري للأحاديث.

الخامس: الإمام أبو عيسى الترمذي:

- تلميذ الإمام البخاري، وأكثر ما اشتهر به هو جانب الرواية كأحد أصحاب الكتب الستة.

-عُرِفَ بشيءٍ من الصنعة الحديثية؛ فكان من أوساط المحدثين المتقدمين ممن لديهم معرفة كبيرة بالرواية والحديث والرجال والتاريخ؛ والإمام النسائي أعلى منه في الصنعة الحديثية.

سؤال: أين نجد أحكام الإمام الترمذي على الأحاديث، وكلامه في علوم الحديث؟

=**أما أحكامه:** فيروي الإمام الترمذي في (سننه) الأحاديث، ثم يحكم عليها.

=**وأما كلامه في علوم الحديث:** في كتابه (العلل الصغير): وهو ضمن كتاب (سنن الترمذي) في آخر جزء منه؛ وهي التي شرحها ابن رجب بعد شرحه للترمذي كاملاً؛ وهذا الشرح مفقود، لا يتوفر منه إلا (شرح العلل الصغير) في مجلدين؛ وهو أهم كتب علوم الحديث على الإطلاق.

السادس: الإمام مسلم بن الحجاج:

سؤال: أين نجد كلام الإمام مسلم في علوم الحديث؟

=**يُعلم كلامه في الأحاديث من حيث التصحيح:** في ما أخرجه في (صحيحه).

=**كلامه في علوم الحديث:** يوجد في مقدمة (صحيح مسلم): وهي مقدمة طويلة؛ فيها صنعة حديثية ونقاش في مسألة شرط صحة الأحاديث.

- كتابه (التميز): من أهم الكتب الحديثية؛ له شرح للشيخ أحمد السيد، وشرحه الشيخ عبد الله السعادة.
-الإمامان مسلم والترمذي من المقلين في الكلام على الرجال.

السابع والثامن: أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي:

-هما أقرباء، ولهما في علم الحديث شأن كبير.

-رُزِقَ أبو حاتم بابنه (عبد الرحمن بن أبي حاتم) الذي خدم علم والده وعلم أبي زرعة خدمةً كبيرةً جداً؛ فجمع كتاب (العلل): وهو عبارة عن تطبيقات عملية، وسؤالات جمعها عبد الرحمن على الأحاديث، وليس على الرجال، فيه تقريباً (ألفين وثمان مئة مسألة) عن الأحاديث.

سؤال: أين نجد كلامهما في علوم الحديث؟

=اشتهرا بالكلام في الجرح والتعديل والعلل؛

-تجد علمهما وأحكامهما على الرواة في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم.

-تجد كلامهما في العلل في كتاب (العلل) لابن أبي حاتم.

-تجد كلامهما في الوصل والانقطاع في كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم؛ وتجد في هذه الكتب كلاماً لغيرهما.

التاسع: الإمام أحمد بن شعيب النسائي:

-هو آخر أصحاب الكتب الستة وفاة؛ توفي -رحمه الله- سنة (٣٠٣هـ).

-هو عالمٌ إمامٌ كبيرٌ في علوم الحديث؛ كلامه وعلمه تطبيقيٌ وليس نظرياً، فلا يكاد يوجد له كلامٌ في التنظير الحديثي.

سؤال: أين نجد كلامه في علوم الحديث؟

=نجده كتابه (السنن)؛ يُخرِّج الحديث، ثم يذكر الأسانيد التي في نفس الحديث وعليها خلافات.

=كتاب (السنن الكبرى)؛ وهو ضخمة مليء بالتعليل العملي، واجتبي منه كتاب (السنن الصغرى).

أئمة لم تذكر في النظم:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٩- وغيرهم لكنهم ما كتبوا **** قواعداً لعلهم ترتب

١٠- بل طبقوا وخرجوا الحديث **** ونقدوا فكشفوا الخبيثا".

-هناك أئمة ما ذكرت للاختصار؛ مثل: (أبو داود، العقيلي، ابن عدي، الدارقطني)؛ لم يكتب هؤلاء قواعداً

جامعة ترتب علومهم؛ بل جاءت أغلب كتبهم عبارة عن تطبيقات عملية.

الكتب التي جمعت القواعد:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١١- وجمع الخطيب في الكفاية **** كلامهم فأثقن الرواية

١٢- وأحسن ابن رجب فيما جمع **** من قولهم وحكمهم لما وقع

١٣- وصاغ في كتابه شرح العلل **** للترمذي زبدة من الجمل

١٤- قد جمعت شتات ما تفرقا **** من كتب الأسلاف أو تمرقا

١٥- فراجع القواعد الأصولاً **** ثم انتج أصولهم سبلاً".

-كتاب (الكفاية) للخطيب البغدادي -رحمه الله:- من الكتب المهمة؛ جمع فيه كلام الحفاظ المتقدمين

وكلام غيرهم ممن خالف طريقتهم؛ فهو ليس صافياً في علوم المتقدمين؛ بل نقل عن المتكلمين مسائل

حديثية؛ ولذلك ناقشه ابن رجب في (شرح العلل)؛ فذكر أن الخطيب نقل في بعض المسائل الحديثية

أقوالاً لا تعرف عن أئمة الحديث المتقدمين.

كتب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه:-

"القوة في العمل أن لا تؤخر عمل اليوم إلى الغد؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك تداركت عليكم الأعمال، فلم تدروا بأيتها تأخذون،

فأضعتم!"

المحاضرة الثانية: الفصل الأول (تقسيم الحديث من حيث القبول والرد):

مقدمة:

- يتناول هذا الفصل موضوعاً بالغ الأهمية؛ إذ ينبني على فهمه = فهم كثير من الأبواب الحديثية الأخرى؛ وهو (تقسيم الحديث من حيث القبول والرد).

سؤال: هل تقسيم الحديث من حيث القبول والرد يساوي تقسيمه من حيث الصحة والضعف - بمعنى هل يمكن أن يكون هناك حديث ضعيف ويكون مقبولاً؟

= نعم، يمكن ذلك؛ ولكن إذا فسرنا معنى القبول؛ وبالتالي أقسام الحديث من حيث القبول والرد لا تساوي أقسام الحديث من حيث الصحة والضعف.

أقسام الحديث:

- يقول الناظم - وفقه الله -:

١٦- نوعان مقبول ومردود هما	****	قسما الحديث فائتد لتعلما
١٧- فالأول المقبول قسمان تلا	****	قسم احتجاج وهو ما قد كمل
١٨- عدل الرواة ضبطهم واتصلا	****	إسناده ولم يكن معللا
١٩- وليس فيه للشذوذ مدخل	****	ابن الصلاح حده فلتعقلا
٢٠- وهو الصحيح قد سموه والحسن	****	إن خف ضبط بعضهم لكن من
٢١- تقدموا قد أدخلوا النوعين في	****	جملة الصحيح دون ميين

- الخارطة العامة لتقسيم الحديث من حيث القبول والرد = من أهم التقسيمات الحديثية.

- ينقسم الحديث إلى قسمين؛ مقبول ومردود.

- المقبول ينقسم إلى قسمين؛ مقبول للاحتجاج (حد أعلى) ومقبول للاعتبار (حد أدنى).

سؤال: هل هذه الأقسام متعلقة بأحوال الرواة وصفاتهم أم متعلقة بالإسناد؟

= متعلقة بكليهما؛ بأحوال الرواة وبالإسناد.

سؤال: هل قسم المردود خاص بالرواة الضعفاء فقط أم يكون فيه مدخل للرواة الثقات؟

= المردود لا يقبل؛ لا احتجاجاً ولا اعتباراً، ولا يستشهد به، ولا يأتي إسناد آخر يجبره.

سؤال: هل رواية الثقات يمكن أن يدرج بعضها في قسم المردود؟

= نعم.

القسم الأول: المقبول للاحتجاج (الحديث الصحيح):

-تعريف الحديث المقبول -باعتبار الحد الأدنى وهو (المقبول للاعتبار) -: هو الحديث الذي لم يتبين خطؤه.

سؤال: هل هناك صفات/شروط للحد الأعلى من المقبول للاحتجاج (الحديث الصحيح)؟

=نعم؛ خمس صفات/شروط؛ وقد شرحها الشيخ أحمد تفصيلياً في محاضرة (التأسيس الحديثي) فيمكن الرجوع إلى هذا الشرح لاستيعابها؛ وقد ذكرها الناظم هنا -وفقه الله- بقوله:

- "١٧- فالأول المقبولُ قسماً تلاً **** قسمُ احتجاج وهو ما قد كَمَّلاً
١٨- عدلُ الرواة ضبطهم واتصلاً **** إسنادهُ ولم يكن مُعلَّلاً
١٩- وليس فيه للشذوذ مدخلُ **** ابنُ الصلاح حدَّه فلتعقلوا".

-إذا شروط الحديث -باعتبار حدِّه الأعلى- المقبول للاحتجاج (الحديث الصحيح) هي:

- ١- عدالة الرواة. ٢- ضبط الرواة. ٣- اتصال السند.
٤- السلامة من العلة. ٥- السلامة من الشذوذ.

سؤال: حين يكون الإسناد رواته ثقات؛ وفيهم راوٍ ضعيف؛ وليس عندنا عللٌ أخرى، هل نقول عن هذا الإسناد أنه تبين خطؤه أم تبين ضعفه؟ ولماذا؟

=تبين ضعفه، وليس بالضرورة أن يكون الذي تبين ضعفه أن يكون تبين خطؤه؛ لأن الراوي إذا كان ضعيفاً ضعفاً عادياً؛ فعنى ذلك أن الضعف بسبب سوء حفظه؛ وهذا لا يعني أنه لا يصيب مطلقاً؛ وإنما يعني أنه كثير الخطأ = فلا يحتاج بروايته احتجاجاً مستقلاً، وفي نفس الوقت لا يُحكم على كل رواياته بأنها قطعاً ضعيفة.

سؤال: هل نحتج برواية الضعيف أم لا نحتج؟

= لا نحتج؛ هذا حكم عام.

سؤال: هل نجزم يقيناً أن ما يرويه الضعيف غير ثابت؟

= لا؛ ولا نستطيع أن نقول عليه صحيحاً أيضاً = لأنه لم تتوفر فيه شروط الصحة.

=ولكن يمكننا أن نحفظ به؛ لعل قد يتبين لنا أثناء البحث في الأسانيد أن هناك إسناداً آخر يوافق ما أتى به الضعيف ويعضده؛ فعند ذلك نجري اختباراً على أساسه = قد يُحتمل أن نقوي رواية الضعيف أو نظل على ضعفها بحسب بعض الشروط.

فائدة:

-حين نقول "راوٍ ضعيف" ليس معناه أن كل ما يرويه يكون مردوداً، لكن معناه أن الأصل فيما رواه الضعيف.

القسم الثاني: المقبول للاعتبار (الحديث الضعيف ضعفاً يسيراً):

-يقول الناظم -وفقه الله:-

٢٢- ثم اعتبارٌ وهو ما قد ضعُفاً **** يسيرٌ ضعفٌ فافهم المعارفاً
٢٣- كلينِ راوٍ أو يكونُ مرسلًا **** وهو ما حسنه بعض الأئلي."

-الحديث المرسل: هو بشكلٍ عامٍ يعتبر قسمٌ من أقسام الضعيف.

سؤال: هل الحديث المرسل من الضعيف الذي تبين خطؤه أم من الذي لم يتبين خطؤه؟

=لم يتبين خطؤه وإنما تبين ضعفه؛ لأنه لا يكون فيه اتصالٌ بالسند؛ فالمرسل هو: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ؛ ولذلك تعريف (صاحب البيقونية) للمرسل = غير دقيق؛ لأنه يعرفه بقوله: "ومرسلٌ منه الصحابي سقط" = فلو سقط الصحابي لكان السند متصلًا = لأن الصحابة كلهم عدول ولا يضر سقوطهم في السند، والمقصود بالمرسل في (نظم المعين) هو المعنى العام لمصطلح الإرسال (أي الانقطاع على أي وجه).

مثالٌ على المرسل:

-حين نقول: الحسن البصري -رحمه الله- (جيل التابعين) عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- (جيل الصحابة).

سؤال: من الساقط بين الحسن البصري حين يروي عن عثمان بن عفان؟

=لا نعرفه قد يكون كذاباً، أو ضعيفاً، وقد يكون ثقةً؛ إذا انقطع السند يكون علامةً على الضعف ولكن لا ندري ما درجة هذا الضعف؛ فهو ضعيفٌ ولكنه لم يتبين خطؤه، ولذلك فافتوا بين المراسيل لما عرفوا بقرائن معينة أن السند لا يتوقع أن الساقط من إرساله هو شخص شديد الضعف.

سؤال: من أقوى المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيب، لماذا؟

=لأن بحسب القرائن المحيطة بسعيد = يعلم أن الذي سقط من رواية سعيد لن يكون شخصاً كذاباً، أو شديد الضعف؛ ولكن أسوء ما يمكن أن يكون: أن يكون الساقط غير مشهور؛ قد يكون ثقةً عند سعيد، لكن لا يعرفه المحدثون = فلا يستطيعون الحكم عليه بأنه ثقةٌ بحكمٍ مطلقٍ.

مثالٌ على مراسيل سعيد بن المسيب:

-رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- = مرسلَةٌ بالاعتبار العام لمصطلح الإرسال؛ لأن مصطلح مرسل لا يعني ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ فقط كما هو عند الحفاظ الأوائل؛ مثل: كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم؛ بل قد يعرف المرسل على أنه: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان؛ على ما فيه من انقطاع، فيشمل جميع أنواع الانقطاع كما جاء في (نظم المعين).

سؤال: لماذا لا نفترض أن الساقط صحابي أو تابعي ثقة = فنعتبره صحيحاً متصلاً؟
 =الإشكال أن المرسل لم يبين من الذي سقط.
مثال ذلك:

-حين يقول الحسن البصري: قال رسول الله ﷺ، والحسن لم يسمع من النبي ﷺ؛ فنحن لا نعلم ممن سمع هذه الرواية؛ لكن إذا تبين لنا بطريق آخر أنه سمعه من فلان عن فلان = فقد نعتبره متصلاً!

الحديث الحسن:

-يقول الناظم -وفقه الله:-

٢٢- ثم اعتباراً وهو ما قد ضعفاً **** يسير ضعف فافهم المعارف
 ٢٣- كلين راو أو يكون مرسلأ **** وهو ما حسنه بعض الألي."

سؤال: على ماذا تعود كلمة (وهو) في قول الناظم "وهو الذي حسنه بعض الأولى"؟
 =تعود على الحديث المقبول للاعتبار؛ أي الضعيف ضعفاً يسيراً؛ الذي لم يتبين خطؤه = هذا الضعيف حسنه بعض علماء الحديث.

سؤال: ما المقصود بتحسين العلماء للضعيف؟

=النقطة المهمة جداً في الجواب أن تحسين العلماء للحديث الضعيف لا يعني أن إطلاق الحسن يكون بمعنى يخالف إطلاق الضعيف؛ ولا يقتضي أيضاً أن قول (حديث حسن) أنه في درجة بين الصحيح والضعيف.
 -يقول قائل: ولكن معلوم أن مكان الحسن بين الصحيح والضعيف!
 =فأقول لك: المشكلة هنا أنك لا تدرك من معنى الحسن إلا هذا الإطلاق؛ أنه درجة بين الصحيح والضعيف = (وهذا فيه إشكال كبير جداً).

سؤال: ما الذي يدلُّ عليه لفظ الحسن غير هذا الإطلاق؟

=لفظ الحسن يدلُّ على معانٍ متعددة؛ أحياناً بعضها يكون من قسم المقبول للاحتجاج، وأحياناً يكون بعضها من قسم المقبول للاعتبار، وأحياناً يكون بعضها من قسم المردود (يكون مردوداً وحسناً في آن)؛ فليس له قالباً واحداً، والحسن هنا لا يراد به أنه يحتج به أو لا يحتج به؛ وإنما حينما يقول الناقد: "حديث حسن" يعني ذلك: أنه استحسن معنى في الرواية؛ هذا المعنى الذي استحسنه قد يكون راجعاً إلى الصحة، وقد يكون راجعاً إلى اعتبار آخر.

مثال ذلك:

-هناك حديث حسنه ابن عبد البر فقال: "هذا حديث حسن جداً، وليس له إسناد، أو ليس له أصل".

سؤال: لماذا يقول أنه حَسَنٌ؟ وما الذي يستحسنه الناقد في حديثٍ يكون مقبُولًا للاعتبار -ضعيفًا-؟

=يقول "حَسَنٌ": فيقصد أن معنى الحديث =حَسَنٌ.

=الأمر المستحسن لديه: هو أنه لم يتبين خطؤه؛ فضعفه يسير؛ فيمكن أن يُستفاد منه أثناء الدراسة والبحث في الأسانيد لاحقًا.

-قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "حديث الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ، والمنكر يُظل أبدًا منكرًا"، والمقصود بالمنكر هنا: هو المردود.

مصطلح الحَسَن عند الترمذي:

-يقول الناظم -وفقه الله-:

"٢٣- كَلِمَتِي رَأَوُا أَوْ يَكُونُ مَرْسَلًا **** وهو ما حَسَنَهُ بَعْضُ الْأُتَى

٢٤- كَالْتَرْمِذِيِّ وَأَحْمَدُ قَدْ قَالَا **** هو الضعيف فافهم المقالاً".

-بعض الأئمة المتقدمين حَسَّنوا ما يكون فيه ضعفٌ يسير كالترمذي؛ فإذا قال -الترمذي-: "حديثٌ حَسَنٌ" ولم يقل "صحيحٌ" =فالأصل أن هذا الحديث فيه إشكالٌ لا يصل إلى درجةٍ كبيرةٍ؛ ولذلك من الخطأ: أنك إذا تعاملت مع تحسين الترمذي =تحمل معنى "الحَسَن" عنده كالمعنى الشائع الذي تعرفه وهو: (ما اتصلُ إسنادهُ برواية العدل الذي خفَّ ضبطُهُ عن مثله من غير شذوذٍ ولا علةٍ).

سؤال: هل تحسين الترمذي يدلُّ بالضرورة على أن الحديث ضعيفٌ؟

=هو فيه إشكالٌ؛ قد يكون هذا الإشكال: اختلافٌ في الأسانيد لم يترجح بشكلٍ جيدٍ، وقد يكون فيه راوٍ ضعيفٌ، وقد يكون فيه ضعفٌ يسيرٌ، وقد يكون فيه انقطاعٌ يسيرٌ.

مثال ذلك -سيأتي معنا في الفصل الثالث-:

-أن الترمذي حَسَّنَ حديثَ: "دعاء الدخول للمسجد"؛ فقال: "هذا حديثٌ حَسَنٌ وليس إسنادهُ بمتصلٍ"، وأول شرطٍ في الحديث الحَسَن بتعريفه الشائع هو (ما اتصلُ إسنادهُ)؛ والمعنى هنا أن لفظ (الحَسَن) يحتمل أكثر من إطلاق.

مصطلح الحَسَن عند الإمام أحمد:

-يقول الناظم -وفقه الله-:

"٢٤- كَالْتَرْمِذِيِّ وَأَحْمَدُ قَدْ قَالَا **** هو الضعيف فافهم المقالاً".

سؤال: كلمة (أحمد) هنا معطوفة أم مستأنفة؟

=هنا الواو استئنافية وليست عاطفة.

سؤال: لماذا تمَّ الجمعُ بينهما في هذا البيت؟

=لأنَّ الجمعَ بينهما من كلام ابن رجبٍ -رحمه الله-؛ فقال في (شرح العلل): "ومرادُ الترمذي بالحَسَن قريبٌ من مراد أحمد بالضعيف"، قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "ضعيفُ الحديث أحبُّ إليَّ من آراء الرجال"، يقصد بالضعيف هنا: مصطلح الحَسَن عند الترمذي.

مصطلح الحَسَن عند أبي داود:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٢٥- كذا إذا ما أخرج السَّجْزِيُّ **** ولازمَ السكوتَ فالمرويُّ

٢٦- للاعتبار صالحُ كرسَمِه **** لم يشترطْ سلامةً لنقله".

-(السجزي): هو أبو داود صاحب السنن.

-إذا أخرج أبو داود حديثاً وسكت عنه = فهذا المروي صالحٌ للاعتبار (أي اعتبار الحد الأدنى).

سؤال: هل يسكت أبو داود عن أحاديثٍ صالحةٍ للاحتجاج؟

=يسكت عن كلِّ الأحاديث الصالحة للاحتجاج والصالحة للاعتبار؛ وبالتالي القول بأن ما سكت عنه أبو

داود فهو (حَسَنٌ) باعتبار المتأخرين = فيه إشكال؛ لأن مصطلح (صالح للاعتبار) لا تساوي (الحَسَن)

في اصطلاح المتأخرين؛ وإنما تعني = (المقبول).

مصطلح الحَسَن عند البخاري:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٢٧- مقاربٌ لدى البخاري نحوها **** قد قيلَ هذا يا أُخيَّ فأحوها".

-إذا قال البخاري: "حديثٌ مقاربٌ" = فإنه يكون قريب من طبقة الحَسَن؛ أي ليس ضعيفاً ضعفاً شديداً.

درجات المقبول للاعتبار:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٢٨- وما مضى في القسم ذا مراتب **** فبعضه للضعف قد يُقارب

٢٩- وبعضه يقارب الصحيحاً **** فلا تكن مُضيقاً شحيحاً".

-المقبول للاعتبار ليس على درجةٍ واحدة؛ وما قال فيه الترمذي (حَسَنٌ) = ليس على درجةٍ واحدة.

-(فلا تكن مضيقاً شحيحاً): أي لا تأخذها على أنها قالبٌ = فتضيّقها؛ فمصطلح الحَسَن واسعٌ يطلق على؛

الضعيف، والضعف اليسير، والمقبول للاعتبار.

قال الحسن البصري -رحمه الله:-

"أدرکتُ أقواماً كانوا على أوقاتهم أشدَّ منكم حرصاً على دراهمكم!"

المحاضرة الثالثة: تكملة الفصل الثالث (الحديث المقبول للاعتبار):

فوائد الحديث المقبول للاعتبار (الضعيف):

- قال الناظم - وفقه الله:-

- ٣٠- وإن سألت ما الذي نرجوه **** من لِينٍ أو مُرْسِلٍ رَوَاهُ
٣١- فاعلم بأنَّ لِينَ الحديث **** يَرَّحُ الخلافَ في الحديثِ
٣٢- ويطلبون عاضداً كمثله **** وقد يُفيد خبراً بنقله
٣٣- إن كان في الثواب والعقاب **** لأصلِ حكمٍ ثابتٍ في البابِ".

الفائدة الأولى: يَرَّحُ الخلافَ في الحديث.

الفائدة الثانية: طلب العاضد (تُسَمَّى عملية الاعتبار).

الفائدة الثالثة: الاستفادة من الخبر نفسه؛ وإن كان ضعيفاً.

سؤال: على أيِّ أساسٍ تقوم تلك الفوائد؟

=تقوم على أن: "الضعيف يصيب ويخطئ"؛ وأنه ضَعُفٌ لكثرة خطئه، لا لعموم خطئه في جميع ما روى؛ وبالتالي هناك جزءٌ كبيرٌ مما روى أثناء البحث عن القرائن المتعلقة به = قد يكون صواباً.

الفائدة الأولى: يَرَّحُ الخلافَ في الحديث:

- أحياناً يمكن أن نستفيد من إصابة الراوي الضعيف؛ ليس في تطبيق حكم الحديث، ولكن في أشياء متعلقة بالإسناد.

مثال ذلك:

- سئل أبو حاتم الرازي في كتاب (العلل) عن عبد الله بن لهيعة -وهو ضعيفٌ- روى حديثاً؛ فأدخل واسطَةً بين ثقتين وهم؛ (الثقتان: مكحول الشامي وعنبسة، والواسطة: مولى عنبسة)، ولا يعرف الحفاظ؛ هل سمع مكحول من عنبسة أم لا؟

- قال أبو حاتم: "القول ما قاله ابن لهيعة" = فَكَمَ لرواية ابن لهيعة وهو ضعيفٌ.

= قال ابن أبي حاتم: "يا أبتى كيف رَحَّت رواية ابن لهيعة؛ وقلت أن مكحولاً لم يسمع من عنبسة؛ مع أن الذي أدخل الواسطة بين مكحول وعنبسة هو رجلٌ ضعيفٌ؟"

- قال أبو حاتم: "لو كان عبد الله أسقط راوياً لم أقبل روايته؛ لكنه زاد راوياً؛" يقصد هنا: أن الزيادة - وهي ذكر مولى عنبسة في الواسطة- دليلٌ على أن هذا مما أصاب فيه ابن لهيعة؛ (فقريئة زيادة الراوي تدلُّ على زيادة في الحفظ والدقة، ولو كان أسقط راوياً لكان هذا هو المتوقع من راوٍ ضعيف) = لأن الراوي الضعيف لا يُخطئ في كل الروايات.

-هنا إصابة الراوي الضعيف استفدنا منها قبول رواية ابن لهيعة قبول اعتبار؛ فرجنا بها مسألةً حديثةً وهي أن مكحول لم يسمع من عنبة نتيجة راوٍ ضعيفٍ، وكما قلنا أنه قد يُحتاج إلى رواية الضعيف؛ وهذا وقت احتجنا فيه إليها.

-لو كان روى هذا الحديث بدلاً من ابن لهيعة راوٍ من الكذابين = لما اعتبرنا إدخاله للراوي الواسطة شيئاً لأنه متروكٌ كذابٌ، لكن كون الذي أدخل ضعيفاً؛ فيمكن أن يصيب ويخطئ = فحديثه مقبولٌ.
-القدر الذي زاده عبدالله بن لهيعة قدرٌ صحيحٌ؛ لكن يبقى عليك بعد ذلك النظر فيما بعده، فكونه حفظ الرجل الزائد لا يعني أنه ضبط المتن.

-الذي أدخله عبدالله بن لهيعة هو مولى عنبة مجهولٌ؛ لذا صار الحديث ضعيفاً لأن الواسطة أصلاً ضعيفة.
فائدة:

-يتبين من المثال؛ دقة المُحدثين في التعامل مع الرواية؛ حتى لو كان الراوي ضعيفاً؛ فقد ينتقي بقرائن معينة ما يدل على إصابته في الرواية، وحتى لو كان الراوي ثقةً؛ فإن المُحدثين ينتبهون جيداً لأخطاء الثقات؛ ومثال ذلك: ذكر الإمام مسلم في كتابه (التمييز) أخطاء الأئمة في الرواية؛ كمالك وسفيان والزهري وشعبة.

الفائدة الثانية: طلب العاضد (عملية الاعتبار):

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٣٢- ويطلبون عاضداً كمثلِ **** وقد يُفيد خبراً بنقله".

-عملية البحث والنظر في الطرق تُسمى (اعتباراً).

مثال ذلك:

-الراوي: "قتادة بن دِعامَة السُدوسي": يروي عن أنس بن مالك، ويروي عنه ستة وهم: شُعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، ثم أبان العطار وأبو عوانة.
-فلو قلنا: حديثُ يرويه قتادة ولم يروه عن قتادة إلا حماد بن سلمة؛ وحمادٌ إمامٌ ثقةٌ، لكنه ليس من الحفاظ الكبار، إضافةً إلى كونه بصرياً مثل قتادة، إلا أن روايته عن قتادة = ليست قوية.

-وعلى الرغم من أن شُعبة أحفظ من حماد بن سلمة -حماد لم يحتج به البخاري وأكثر له مسلم-، وكذلك على الرغم من أن شُعبة من أثبت الناس عن قتادة وعن ثابت، وهو ثبتٌ عن كل شيوخه، (إلا إن رواية حماد عن ثابت أقوى وأحفظ من رواية شُعبة عن ثابت، وإذا اختلف شُعبة وحماد في رواية عن ثابت = فالقول قول حماد وليس قول شُعبة)، لماذا؟!

=لأن حماد لازم شيخه ثابت البناني ملازمةً شديدةً جداً؛ حتى أنه كان يختبر شيخه ثابت!

الآن: لو روى حماد عن قتادة روايةً = نقول: "نعتبر" أي: تتطلب لهذه الرواية عاضداً؛ يعني: نبحث هل هناك شخص آخر روى عن قتادة غير حماد، عملية البحث والنظر هذه تُسمى (اعتباراً).

سؤال: إذا روى راوٍ ضعيفٌ عن قتادة، كعمران القطان، ما حكم الحديث؟

= هو ضعيفٌ؛ فلا يحتاج به ويكون مقبولاً للاعتبار؛ لكن لا تستطيع أن تقول: رواية عمران القطان عن قتادة يقيناً خطأ؛ فتبحث عن إسناد آخر لرواية عمران، لعل حماد بن سلمة روى عن قتادة نفس الرواية، وإذا روى حماد بن سلمة وحده عن قتادة = لا نقول: ضعيفٌ لكن روايته فيها خللٌ.

- لكن إذا اجتمع حماد مع عمران في الرواية عن قتادة = تقوي الرواية قطعاً، وقد تُوصل لحد الاحتجاج = لأن ما يُخشى من نقص رواية حماد عن قتادة جبر برواية عمران.

الفائدة الثالثة: الاستفادة من الخبر في الثواب والعقاب (فضائل الأعمال):

- يقول الناظم - وفقه الله:-

"٣٢- ويطلبون عاضداً كمثلِ ** وقد يُفيد خبراً بنقله**

٣٣- إن كان في الثواب والعقاب ** لأصلِ حكمٍ ثابتٍ في الباب."**

-الخبر المقبول للاعتبار قد يفيد معنى؛ كأن يؤيد ثواباً أو عقاباً لأصلِ حكمٍ من الأحكام الشرعية التي ثبتت في باب هذا الحكم؛ فقد يأتي حكمٌ بلا وعيد؛ شيءٌ ما محرمٌ مثلاً، ثم يأتي وعيدٌ بإسنادٍ فيه لينٌ (ضعفٌ) على هذا الشيء المحرم.

سؤال: هل يصح أن تستشهد بهذا الحديث الذي فيه ضعفٌ أم لا؟

=يصح إذا كان الحكم ثابتاً، وليس في إسناد الحديث راوٍ شديد الضعف أو كذاب، أو متروك الحديث، وإنما غاية ما فيه هو راوٍ فيه سوء الحفظ.

سؤال: هل يُحرم هذا الشيء بناءً على الحديث الضعيف أم الصحيح؟

=تأتي أولاً في الاستشهاد بالحديث الصحيح، ثم تقول: ومما يزيد الإنسان حذراً وتسوق الحديث الذي فيه ضعفٌ يسير استشهاداً، ولا تأتي به استقلالاً.

أمثلةً على الاستشهاد بالمقبول للاعتبار في فضائل الأعمال:

١- صلاة التسايح لم تثبت بطريقٍ صحيحٍ: لكنها من فضائل الأعمال؛ ومن العلماء من قال: أن الأحاديث الضعيفة يُعمل بها في فضائل الأعمال.

=نقول: لا، ولو كان في فضائل الأعمال إلا أن هذه العبادة لها هيئة معينة لم يثبت أصلها = فلا يؤسس أصلها بحديثٍ ضعيفٍ.

٢- شخصٌ يعتمد على حديث: "اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئةَ الحسنةَ تحمها، وخالقِ الناسَ بحِلقٍ حسنٍ" في فضل حسن الخلق: والحديث فيه علةٌ يسيرة، وليس معنى وجود العلة أن الحديث قطعاً ضعيف، فقد يأتي عالمٌ فيزيل هذه العلة، وقد يأتي عالمٌ آخر فلا تثبئن له العلة فيتوقف في الحكم -بحديثٍ ربما كان صحيحاً- حتى يتبين له.

سؤال: لو أن شخصاً التزم عملياً بحسن الخلق اعتماداً على الحديث، هل نقول له أخطأت؟
= لا أبداً، لأن الحديث مقبول للاعتبار، بل يكاد يقترب من الاحتجاج، وإن كان فيه بعض العلة.
مثال على إزالة العلة:

-الإمام ابن حجر في مقدمة (فتح الباري) التي تُسمى (هدي الساري) وهي نموذجٌ للمقدمات المتقنة؛ ما ترك شيئاً عن صحيح البخاري إلا وتكلم عنه في هذه المقدمة؛ قال فيها: (فصل في الأحاديث التي انتقدت على الإمام البخاري)؛ فسردها كاملةً وناقشها بتفاصيل العلل ودقائق الصنعة الإسنادية، وأتى بالانتقادات وأجاب عنها.

فائدة:

-من الدقة أن كلَّ حديثٍ تنظر له، يكون عندك فيه معطياتٌ كثيرة كأنك تجري عليه معادلة؛ من حيث الرواة، والمتن، والتفرد وغير ذلك؛ ثم تنظر، هل تصل إلى نتيجة أم لا؟، ولذلك قال ابن المديني: "الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه"؛ فالأصل أن الاختلاف أو الخطأ في الحديث يتبين من خلال كثرة الطرق.

-أحياناً يقع الاختلاف بين الطرق إلى درجة كبيرة جداً؛ يصعب معها ترجيح أيِّ طريقٍ منها، حتى لو كان الناظر فيها من العلماء الكبار؛ لكن يكون الحكم ثابتاً بحديثٍ آخر.

مثال ذلك:

-حديثٌ في الترمذي مداره على أبي إسحاق السبيعي؛ اختلف عنه في أربع أوجه؛ قال الترمذي: "سألتُ محمداً -أي البخاري- عن هذا الحديث فلم يقض فيه بشيء، وسألتُ عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي عن هذا الحديث فلم يقض فيه بشيء، ثم رجع الترمذي وقال: والصواب فيه كذا"، ثم تبين للبخاري وجهها من الوجوه الأربعة فاختره وأخرجه في (لأنه رأى له عاضداً)، وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وذكرها ابن حجر في (المقدمة) وأجاب عنها وبين لماذا وجه البخاري الذي اختاره هو الصحيح.

الفرق في الاستشهاد بالمقبول للاعتبار بين الأحكام وفضائل الأعمال:

-يشدد العلماء في الأحكام ما لا يشددون في فضائل الأعمال؛ لكن ما يروى من كلام أئمة الإسلام المتقدمين في فضائل الأعمال يحتاج إلى فقهٍ في فهمه؛ فالبعض أخذ القضية بظاهريتها وقال: الأحاديث

الضعيفة في فضائل الأعمال مقبولة؛ بدون التمييز بين الأحاديث الضعيفة وشديدة الضعف، أو التمييز بين التي لها أصل والتي ليس لها أصل.
أمثلة على ذلك:

- حديث: "تسعة أعشار الرزق في التجارة": حديثٌ ضعيفٌ جداً، ولا يصلح للاستشهاد.
- حديث: "استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان": حديثٌ موضوعٌ، ولا يصلح للاستشهاد.
- حديث: "من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه": حديثٌ ضعيفٌ مُرسلٌ؛ مقبولٌ للاعتبار، ويصلح للاستشهاد.

الصواب في تخریج حديث "من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه":
-أنه وإن كان رَجَّح النووي رواية أبي هريرة المتصلة؛ إلا أن الحديث ضعيفٌ، ضَعَفه الأئمة الكبار كالبخاري والترمذي والدارقطني؛ ولا يُقَارَن النووي -مع علمه وإمامته- بالأئمة المتقدمين!
-رواية أبي هريرة من طريق عبد الرحمن بن قرة عن الزهري؛ وعبد الرحمن روايته ضعيفة أو في درجات المقبول للاعتبار، وخالف رواية مالك عن الزهري، وخالف أيضاً رواية بعض الحفاظ عن الزهري = هذه فكرة جمع طرق الحديث = حتى يتبين خطؤه.

سؤال: إذا لم تجمع طرق الحديث؛ كيف سنحكم على هذه الرواية بالضعف؟
=بسبب تفرد عبد الرحمن بن قرة عن الزهري؛ وعبد الرحمن لا يُحتمل تفردُه عن الزهري.
طريق حديث: "من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه":

-عن مالك حدثني الزهري عن علي بن الحسين -زين العابدين- عن النبي ﷺ؛ علي بن الحسن تابعيٌ وليس صحابياً = إذا الحديث ضعيفٌ مُرسلٌ من مراسيل علي بن الحسين عن النبي ﷺ، ليس بمردودٍ، وفي نفس الوقت ليس بصحيح؛ لكن علي بن الحسين من أئمة الإسلام؛ وهناك احتمالٌ كبيرٌ أن يكون سمع الحديث من علماء أهل بيت النبي ﷺ؛ فكثيراً ما يرون عن بعضهم، أو سمعوه عن أبيه أو عن جده علي -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ.

في الحديث المُرسَل: أنت لا تعرف من الذي أسقطه الراوي؛ يمكن أن يكون ثقةٌ لذا حكمنا أن الحديث غير مردودٍ، وكذلك يمكن أن يكون ضعيفاً فحكمنا أن الحديث ضعيفٌ؛ لكن الأصل هنا أن تُرَجَّح جانب الضعف (الأصل: **عدم قبول الرواية حتى تثبت**) احتياطاً للسنة، وليس الأصل القبول حتى يتبين الخطأ؛ فعلي بن الحسين محتملٌ احتمالاً كبيراً أن يكون قد سمع هذا الحديث من جهة الثقات = فلذلك لا إشكال أن تقول: رَوَى عن النبي ﷺ أنه قال: "من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"؛ خاصةً إذا كان المجتمع طلابٌ علمٍ يعلمون دلالة (رَوَى): فهي تدلُّ على القبول للاعتبار، ولا تدلُّ على الثبوت.

مثال ذلك:

-الإمام البخاري عندما يعلّق بعض الأحاديث التي يعلم أن فيها إشكال؛ يقول: (رُوي) فيأتي بها مقبولةً للاعتبار، ولدقة البخاري لا يقول: قال النبي ﷺ، بل يقول: (رُوي) وهذه معروفة عند العلماء باسم المعلّقات بصيغة التمرّض، وهي نموذجٌ للمقبول للاعتبار.

الحاجة إلى الفقه في ضبط فوائد المقبول للاعتبار:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٣٤- وما مضى فإنه يفتقرُ **** للفقه في تنزيله فاعتبروا".

-يقصد أن الذي ذكره ليس كلاماً جامداً، لكنه يحتاج إلى فقه في تنزيله ومعرفة ما الخبر الذي يطلبون له عاضداً، وما هو هذا العاضد، وهل خبر الثواب العقاب يحتاج إلى تدقيق، وغيرها من الأمور.

القسم الثالث: قسم المردود:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٣٥- وما سوى المقبولِ فالمردودُ **** فلتحفظوا فهذه الحدودُ

٣٦- نخطأ الضعاف والثقات **** وفاحش الأخطاء والزلات".

-أمثلة المردود: خطأ الضعاف والثقات؛ نخطأ الثقات مردودٌ لا يُحتاج إليه، وجوده وعدمه سواء عندما يتبين خطؤه.

مثال ذلك:

-محمد ابن إسحاق: هو راوٍ وسط مقبول الحديث، ويمكن أن يحتج ببعض أحاديثه؛ فلنفترض أنه روي حديث: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، فروايته وحده للحديث تجعلك تقول: ربما مقبول، وربما ضعيف.

-لكن إذا أتى الإمام مالك فروى الحديث من طريقٍ آخر غير طريق محمد بن إسحاق، وعضد هذا الطريق براوية لمعمر أو سفيان بن عيينة = هنا رواية محمد بن إسحاق وجودها وعدمها سواء؛ وإن كان ثقةً إلا أن الخطأ منه مردود، وإذا جاء راوٍ ضعيفٌ فعضد رواية محمد بن إسحاق؛ فلا نعتبر لذلك أيضاً.

سؤال: لماذا لا يعضد الراوي الضعيف رواية محمد بن إسحاق؟

=هذا خطأ يقع فيه كثيرٌ من المتأخرين المعاصرين تحديداً؛ فيقول: روى فلان وفلان وعضدوا بعضهما إذا الحديث حسن، وإن خالفوا مالك وشعبة وسفيان من الأئمة!

المحاضرة الرابعة: الفصل الثاني (التنبيه إلى أهمية الفهم الصحيح لكلام الأوائل وسبيل ذلك):

-يقول الناظم -وفقه الله:-

- ٣٧- وفهم ألفاظ الرعيّل الأوّل **** لا بدّ منه بالطريق الأمثل
٣٨- فكُتِبَهم ضرورةً تراجَع **** لفهم ما قد قرّروا وأبدعوا
٣٩- وأضرب المثل إذ يتضح **** لبّ الكلام بالمثل يفصح.

هنا مثال على أهمية فهم المصطلحات الحديثية بناءً على تطبيقات الأئمة المتقدمين:

سؤال: لماذا يضرب هذا المثال؟

=لأن هناك منازعةً في جدوى وأهمية ذلك؛ هل هناك فارقٌ حقيقيٌّ في المناهج الحديثية بين المتقدمين والمتأخرين أم لا؛ وضرب هذا المثال حتى يُبين أن الخلاف حقيقيٌّ وأنه يجب فهم المصطلحات على ضوء التطبيقات المتعددة المتنوعة للحفاظ المتقدمين.

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ٤٠- فلو حصرت صاحبي معنى الحسن **** بما يصحّ دوغماً شرط زكن -أي: علم-
٤١- أي شرط ضبط، ثم إن قرأتاً **** بالفهم ذا في كتّيبهم حرّجتاً.

مثال: معنى "الحسن" عند الأئمة المتقدمين:

-تعريف الحديث الحسن المشهور له خمسة شروط؛ وهي نفسها شروط الحديث الصحيح إلا شرط واحد وهو: شرط الضبط؛ فالصحيح يشترط "رواية العدل الضابط"، بينما الحسن يشترط "رواية العدل الذي خفّ ضبطه".

سؤال: ماذا سيحدث إن حصرت معنى الحديث الحسن في هذا التعريف المشهور فقط؟!

=إذا قرأت كتب المتقدمين وأنت لا تعرف من معنى الحسن إلا هذا المعنى ستقع في الحرج؛ ثم ضرب الناظم -وفقه الله- مثلاً على ذلك؛ فقال:

- ٤٢- فالترمذي يعدّ ما قد ضعفاً **** ولم يكن لثقة مخالفاً
٤٣- وليس في إسناده مكذب **** فهو الذي حسنه فلتكتبوا
٤٤- بشرط أن يكون قد رواه **** بلفظه أو حكمه سواء
٤٥- فما روى في داخل للمسجد **** منقطع بنصّه لم يسند
٤٦- وقال عنه في الكتاب حسن **** فالفهم من كلامهم يتزن.

شرح حصر معنى الحسن:

-الترمذي يطلق مصطلح (الحسن) على معنى ليس هو المعنى المشهور للحسن؛ وإلا فهو يقول على حديث دعاء الدخول للمسجد: "هذا حديث حسن وليس إسناده بالمتصل"؛ والشرط الأول من شروط الحسن بالتعريف المشهور هو اتصال الإسناد؛ فكيف نجعل بين الأمرين!

- كذلك البخاري أخرج حديثاً في صحيحه -يعني درجة الحديث: صحيحٌ بالاعتبار المتأخر-؛ ورغم ذلك قال عنه البخاري: "حسن".

-حديث ابن عمر -رضي الله عنهما:- "وجدت النبي ﷺ مستقبلاً بيت المقدس لحاجته مستدبراً الكعبة"؛ قال الشافعي عنه: "حسن"، وإسناد صحيح متفق عليه.

سؤال: هل (الترمذي والبخاري والشافعي) قصدوا بلفظ "حسن" المعنى المشهور للحسن؟

=لا؛ وحتى لا تقع في الإشكال؛ ينبغي أن تنوع في معاني الألفاظ حسب تطبيقات الأئمة المتقدمين.

الفرق بين معنى الحسن عند الإمام أحمد والترمذي وأبي داود:

-ثم قال الناظم -وفقه الله- يعضد معنى تنوع الألفاظ:

"٤٧- والحافظ ابن رجب قد قالاً **** ما ضعف ابن حنبل وقالاً

٤٨- من الأرا أحب لي وأوجب **** كحسن للترمذي يقارب".

-يقصد أن ابن رجب في (شرح العلل) قال: "والحسن عند الترمذي قريب من مراد أحمد بالضعيف"، وقال الإمام أحمد: "ضعيف الحديث أحب إلي من آراء الرجال"؛ يقصد بالضعيف: الذي فيه يسير ضعف وهو المقبول للاعتبار؛ والمقبول للاعتبار على درجات؛ فيه ما يقترب من المقبول للاحتجاج، وفيه ما يقترب من المردود، الذي فيه يسير ضعف من الطبقة المتوسطة أو العالية من المقبول للاعتبار؛ وهو الذي يقول عنه الترمذي: "حسن"، ويقول عنه أبو داود: "صالح"؛ وبالتالي: مصطلح "صالح" عند أبي داود ليس بمعنى مصطلح "حسن" عند المتأخرين.

مثال: معنى "المنكر" عند الأئمة المتقدمين:

-قال الناظم -وفقه الله-:

"٤٩- ومثله تعريف لفظ المنكر **** لم يحصروه بالذي في الفكر -نخبة الفكر-

٥٠- كم أنكروا تفرداً لا يحتمل **** من ثقة أو وسط أو من أقل

٥١- وجملة الإشكال في التحديد **** وحصر معنى اللفظ بالحدود

٥٢- لكننا طريقة الحفاظ **** توسيع معنى هذه الألفاظ".

تعريف ابن حجر -وهو من المتأخرين- للمُنْكَر في (نخبة الفكر):

-ما خالف فيه الضعيف ثقةً؛ وهذا يقتضي أن يكون للحديث أكثر من طريق؛ بعضها فيه ثقةٌ، وبعضها فيه ضعيفٌ، ويشترط أن يكون الضعيفُ خالف الثقة، البعض لا يعرف من صورة "المُنْكَر" إلا هذا التعريف.

سؤال: هل تعريف ابن حجر هو نفسه تعريف "المُنْكَر" عند المتقدمين؟

=نعم؛ لكن الإشكال أن يتم التعامل مع مصطلح "المُنْكَر" كأنه لا يوجد معنى للمُنْكَر إلا هذا.

تعريف البيهقي -وهو من المتأخرين- للمُنْكَر:

-قال -رحمه الله-: "والمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْا غداً *** تعديله لا يحمل التفرداً".

-عرّف المنكر بخلاف تعريف ابن حجر؛ فقال: "والمُنْكَرُ فَرْدٌ أَيْ: هو تفرد الراوي بما لا يحتمل تفرد منه"، بينما ابن حجر يقول: "المُنْكَرُ مُتَعَدِّدٌ؛ لأن مخالفة الضعيف للثقة تقتضي تعدد الطرق".

تعريف الذهبي للمُنْكَر في (المَوْظُة):

-المُنْكَرُ ما تفرد به الضعيف، وقد يعدون تفرد الصدوق مُنْكَراً.

سؤال: كيف يكون التعامل مع تعدد هذه الاطلاقات لمعنى المُنْكَر؟

=هذا التعدد ليس من جهة الاختلاف في المعنى؛ وإنما باعتبار أن مصطلح المُنْكَر ينزل على صورٍ متعددة؛ هذه الصور تُعرف بالاستقراء لأفعال المتقدمين.

تعريف جامع للمُنْكَر:

-إذا كان التعريف الجامع **للْحَسَنِ**: وهو أن يستحسن الناقد معنى ما في الرواية؛ هذا المعنى قد يكون راجعاً للإسناد (الثبوت)، أو يكون راجعاً إلى المتن (معنى اللفظ).

-**فيمكن تعريف المُنْكَر تعريفاً جامعاً بقولنا:** أن يستنكر الناقد نوعاً ما من الخطأ أو الإشكال الواقع في الرواية فيُعبر بلفظ مُنْكَر باعتبار أن هناك أمراً منكراً في الرواية؛ إما لأجل مخالفة الضعيف الثقة، أو لأجل مخالفة الثقة من هو أوثق منه، والتي تُسمى عند كثير من المتأخرين (الشاذ)، كذلك يطلقون (الشاذ) على تفرد الضعيف، وأحياناً تفرد الصدوق، وأحياناً تفرد الثقة.

سؤال: أيهما أسهل؛ أن تُخرج الخطأ من الأحاديث متعددة الطرق أم من الأحاديث ذات طريقٍ واحد؟

=الأحاديث المتعددة أسهل إذا جمعت طرقها؛ أما الحديث الواحد (الفرد) إذا كان الإشكال فيه ظاهراً يكون أسهل من الطرق المتعددة لأن الطرق المتعددة تحتاج إلى مقارنة واتباع، لكن الحديث الواحد (الفرد) إذا كان الإشكال فيه خفياً =يصعب؛ لأنه لا يوجد أصلٌ صحيحٌ تقارنه فيه.

قال مشاري الشثري: "لا قرارَ لعلم طالبٍ لم يجعل التأمل والاستنباط سُلماً لتحقيق العلوم"

الفصل الرابع: فصلٌ في التفرد:

ملحوظة:

-انتقل الشيخ للفصل الرابع لارتباط المعنى بين الفصلين الثاني والرابع؛ وسيشرح الفصل الثالث في الدرس القادم.

سؤال: كيف يعرف المحدثون الإشكال في الحديث الفرْد؟

=هناك ثلاثة أنواع من القرائن التي يمكن أن تكشف الخطأ في التفرد؛

النوع الأول: قرائن عائدة إلى المتن.

النوع الثاني: قرائن عائدة إلى الإسناد.

النوع الثالث: قرائن عائدة إلى الراوي.

العلاقة بين أنواع القرائن الثلاثة:

-تشابك وتتفصل هذه الأنواع الثلاثة؛ فإذا تشابكت: يعني توفر في الحديث الواحد قرائن استنكار في المتن وفي الإسناد وفي الراوي =يكون الحديث مُنكَراً قطعاً.

-أحياناً تكون قرائن فقط في المتن وفي الراوي =لكن لا بدّ أن تكون القرائن بنسبٍ معينة؛ حتى تستطيع أن تصل بها إلى ترجيح جانب معين؛ إما الخطأ أو الصواب.

-أحياناً تكون القرائن في المتن والراوي لكنها غير كافية =هذا يدعو إلى تردد الناقد.

القرائن التي يُستنكر بها المتن:

١-القرينة الأعلى: مخالفة المتن لما هو أوثق منه في المعنى.

٢-القرينة الأدنى: الزيادة في أصل من الأصول في الأحكام ولم يأتي للمتن عاضد؛ وهذه فكرة الموازنات؛ بمعنى كلما ارتفعت قوة المتن =تطلبت زيادة الصفات في الراوي حتى يُحتمل منه الإتيان بمثل هذا المتن.

مثال:

-حينما يكون المتن حكماً من الأحكام كحديث: "نضح المذي"؛ ثم يأتي به محمد بن إسحاق وهو راوٍ صدوقٌ جيدٌ ولكنه لا يحتمل، يقول الإمام أحمد في هذا الحديث ثلاث أقوال:

١-قال: "حكمٌ من الأحكام تفرد به محمد بن إسحاق؛ ولا أحكم لمحمد بن إسحاق".

٢-قال: "أرجو أن يجرّته النضح إن كان ثابتاً".

٣-قال: "لا أعلم شيئاً يخالفه".

-تدل هذه الأقوال على تردد الإمام أحمد في قبول هذا الحديث؛ بسبب أن القرينة التي جاءت في المتن ليست قوية وأيضاً ليس هناك قرينة استنكار في الإسناد.

سؤال: لماذا لا توجد قرينة استنكار في الإسناد؟

- لو كان الإسناد محمد بن إسحاق عن الزهري مثلاً؛ لقال الإمام أحمد عنه: مُنْكَرًا قَطْعًا، لأن الإسناد قَوِيٌّ بالرواية عن الزهري، وأيضاً المتن قوي لأنه في حكم من الأحكام؛ فكيف لا يرويه عن الزهري إلا محمد بن إسحاق!، وكيف فات هذا الحديث على أصحاب الزهري كمالك وابن عيينة ومعمراً!

- بينما إذا رواه الزهري عن النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وتفرد به محمد بن إسحاق = هذا ممكن؛ لكن يكون حكمه ضعيفاً، فلو قلت: أين مالك وابن عيينة من أصحاب الزهري؟، لماذا تفرد محمد بن إسحاق؟ = نقول: لأن الحديث مُرْسَلًا، وقد يكون قد سمعه مالك ولم يهتم بروايته، (فكلما ازداد الحديث قرينة قوة من جهة الإسناد = يتطلب ذلك أن يكون المتفرد بهذا الإسناد العالي فيه صفات عالية من الضبط والحفظ).

- إسناد الحديث - عن سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف - ليس بالدرجة التي يُرحل لأجلها، وسعيد بن عبيد بن السباق ليس بالشيخ المعروف الذي لديه تلاميذ كثر؛ الذين لازموه وجمعوا حديثه، بخلاف الزهري الذي اجتمعت عليه الدنيا؛ إذا تفرد أحد برواية = قلنا: أين بقية تلاميذه؟!
القرائن التي يُستنكر بها الإسناد:

١- إذا كان الإسناد من السلاسل الذهبية = تزداد قرينة الإنكار.

٢- إذا كان الحديث حكماً من الأحكام = تزداد قرينة الإنكار.

٣- إذا كان المتن مخالفاً لغيره = تزداد قرينة الإنكار.

القرائن التي يُستنكر بها الراوي:

١- من جهة الراوي: إذا كان الراوي من الحفاظ الكبار = فهذه قرينة قبول، وإذا كان الراوي واضحاً عليه الوهم والخطأ = هذا أدعى للإنكار.

٢- من جهة طبقة الراوي الزمنية: لأنها تؤثر في التفرد؛ فكلما ابتعدت طبقة الراوي عن وقت النَّبِيِّ ﷺ زاد الإشكال في التفرد؛ إن كان في طبقة التابعين = فلا تكون النكارة كبيرة، أما إن كان التفرد بعد ما انتشرت الرواية وعُرِفَت المدارات والمخارج وتميزت المدارس الحديثية، حتى لو كان المتفرد ثقةً حافظاً = يكون في تفرد نكارة كبيرة.

- يقول الحافظ الذهبي في (المَوْظِعة) في طبقات الرواة: "فهؤلاء الحفاظ والثقات إذا انفرد الرجل منهم؛

١- فإن كان من التابعين = فحديثه صحيح.

٢- وإن كان من أتباع التابعين = قيل: صحيحٌ غريب.

٣- وإن كان من أصحاب الأتباع = قيل: غريبٌ فرد، ويندرُ تفردُهم فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث لا يكاد ينفردُ بحديثين أو ثلاثة، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟، ما علمته وقد يوجد.

٤- ثم تنتقل إلى اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب؛ فهو الذي يُطلق عليه أنه ثقة وهم جمهور رجال الصحيحين؛ إذا انفردَ بالمتن خَرَجَ حديثه ذلك في الصحاح وقد يتوقف كثيرٌ من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصِّحة في حديث أتباع الثقات، وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض، وقد يُسمي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفردُ به مثلُ هُشَيْمٍ وحفص بن غِيَاث -من طبقة شيوخ الإمام أحمد- (مُنْكَرًا).

٥- فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة -شيوخ أصحاب الكتب الستة كالإمام أحمد- =أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التبوذكي وقالوا هذا (مُنْكَر)، فإذا روى أحاديث من الأفراد المنكرة =غمزوه ولىنوا حديثه وتوقفوا في توثيقه، فإن رجع عنها وامتنع من روايتها وجوزَ على نفسه الوهم فهو خيرٌ له وأرجح لعدالته".

فائدة: إذا روى الراوي أحاديث من الأفراد المنكرة =فإن النكارة تنتقل إلى الراوي نفسه؛ فيغمزه المحدثون ويتوقفوا عن توثيقه، ولىنوا حديثه!

مثال على التفرد:

-حديث: "إنما الأعمال بالنيات"؛ رواه عمر -رضي الله عنه-، ثم رواه عنه علقمة بن وقاص الليثي، ثم رواه عنه محمد بن إبراهيم التيمي، ثم رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم رواه عنه مائتين شخص، والتفرد هنا مقبول؛ لأن آخر من تفرد -يحيى بن سعيد الأنصاري- هو تابعي، فالتبقة الزمنية ليست متأخرة.
-يقول الناظم -وفقه الله:-

- | | | |
|--------------------------------|------|------------------------------|
| وذا البيان شافياً للمقتدي | **** | "٧٥- قد كثر الكلام في التفرد |
| تنوع الأحكام في الأفراد | **** | ٧٦- اعلم بأنَّ صنعة النقاد |
| هو القبولُ فاقبل الهبات | **** | ٧٧- والأصل في تفرد الثقات |
| كنكرة في النقل قد ترده | **** | ٧٨- حتى يحيى ما يلينُ فردهُ |
| لنقل ما يرويه أو تظافروا | **** | ٧٩- أو كان عمن صحبه تواتروا |
| مسلسلُ الحفاظ ليس يهملُ | **** | ٨٠- أو سنداً لأجله قد يرحلُ |
| فحينها نحصُ التفرداً | **** | ٨١- أو خالف الحفاظ ما تفرداً |
| فلتسمع لسردها مقاربه | **** | ٨٢- ونعملُ القرائن المصاحبه |
| في المتن والإسناد أو راو الخبر | **** | ٨٣- أقسامها ثلاثة لمن حصر |
| محفوظهم كشائح الجبال | **** | ٨٤- فبعض من يروي من الرجال |
| بنقله لحفظهم إذ سددوا | **** | ٨٥- فقل ما يرد ما تفردوا |
| ونافع ومالك والثوري | **** | ٨٦- كمسعر وشعبة والزهرى |

- (مسعر وشعبة والزهري): هؤلاء طبقة فيهم زيادة على مطلق الحفاظ الثقات؛ وأكثر رجال الصحيحين من الطبقة التي تليهم.
- ثم قال الناظم - وفقه الله -:

- ٨٧- أما الثقات دونهم فيخضعوا **** لفحص ما تفردوا فلتسمعوا
٨٨- وبعدها نُسهلُ القبولاً **** لفردهم فدونك الأصولاً
٨٩- ودونهم فيما يلي من قولنا **** هم الشيوخ فاتبع مقالنا

- الشيوخ في الاصطلاح الحديثي هم طبقة أقل من الذين ذكرهم الذهبي في (المَوْظُة)؛ فعندنا طبقة الثقات الحفاظ، ثم طبقة الثقات الوسط، ثم طبقة الصدوقين، ثم طبقة الشيوخ؛ وهم ليس بالضعيف الذي عُرِفَ عليه الخطأ، لكن ليس في حديثه ما يكفي أن تحكم عليه أنه ثقة، ثم في الأخير طبقة الضعفاء.

- ثم يتابع الناظم - وفقه الله - فيقول:

- ٩٠- "وقد عنيت بالشيوخ يا رجل **** من دون من قد وثقوا قد احتمل
٩١- من حاله لا بأس أو مختلف **** فحكمه في نقله يختلف
٩٢- فانظر إلى إسناده أيقبل **** تفرداً من مثله فيعمل
٩٣- فهذه السلاسل المذهبة **** لا بد في ناقلها من منقبه
٩٤- حفظ الحديث وانضباط نقله **** وعلمه بشيخه ونقله
٩٥- فالنقل عن علمه مدون **** تفرداً من وسط لا يُسمِن
٩٦- وكلما تأخر التفرد **** عن تابع فإنه يؤكّد
٩٧- لبعده نكارة المنقول **** فأين عنه جملة الفحول
٩٨- والمتن فانظر مثله أَيْحْتَمِل **** أفي الأصول نصه وفي العمل
٩٩- أحاجة لنصه تعم **** أم إنه لقصة يضم

- إذا كان التفرد لقصة فأمره سهل؛ ومثال ذلك: محمد بن إسحاق تفرد عن سعيد بن عبيد السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف في حديث من أحداث السيرة النبوية.
- ثم ختم الناظم - وفقه الله - هذا الفصل بقوله:

- ١٠٠- هل خالف الصحيح من حديث **** فليس أهلاً ناقل الحديث
١٠١- وفي العموم جملة التفرد **** من مثلهم مظنة التردد
١٠٢- ودونه تفرد الضعاف **** وحكمه في الضعف غير خاف.

المحاضرة الخامسة: الفصل الثالث (بيان معاني عددٍ من ألفاظ المصطلح المشهورة عند المحدثين الأوائل):

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٣- وهذه بعضُ من الألفاظ **** يَنْتُ معناها لدى الحفاظ

٥٤- لكنني لم ألتزم بحصرٍ **** جميعَ معنى لفظهم فلتدّر".

-يسير الناظم في هذا الفصل بناءً على قاعدة: أن طريقة التعامل الصحيحة مع مصطلحات الحديث هي عدم تضيق معانيها بحصرها في معنى/قالبٍ واحدٍ محددٍ؛ وإنما بتوسيع معانيها وإطلاقاتها على معانٍ متعددة متنوعة.

-فإن كانت هذه الألفاظ تدلُّ على معانٍ متعددة؛ فإن الناظم لم يلتزم بذكر جميع المعاني المرتبطة بكل مصطلح، وإن كان سيذكر عدداً من المعاني.

الحديث المنكر:

المعنى الأول للحديث المنكر:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٥- فالمنكر الراوي الذي تفرداً **** ولم يكن أهلاً بما تفرداً

٥٦- وبعدَ بابٍ فصلُ التفردُ **** من ثقةٍ وغيَره لِنُجْدُوا".

-يطلق مصطلح المنكر على معانٍ متعددة؛ منها: أن يتفردَ راوٍ بروايةٍ ليس أهلاً -لا يحتمل- بأن يتفردَ بمثل هذه الرواية؛ فإذا كان الراوي ليس فيه من الأهلية ما يجبرُ نقصَ تفردِهِ، وكان في الرواية ما يستوجب ألا تكون من قبيل الأفراد، بناءً على القرائن الثلاثة؛ الإسناد، الراوي، المتن =سُميَ الحديثُ منكراً.

-هذا المعنى للمنكر قريبٌ من تعريف البيهقي؛ وهو: تفردُ الراوي بما لا يحتملُ تفردَهُ منه، قال -رحمه الله:-

"والمنكرُ الفردُ به راوٍ غدا **** تعديله لا يحملُ التفرداً".

سؤال: هل يشترط أن يكون في إسناد الحديث المنكر راوٍ ضعيف؟

=لا؛ ليس بالضرورة، فقد يكون وجه الاستنكار أنه لم تجتمع في الراوي الذي تفردَ بهذه الرواية من الصفات ما يؤهله لأن يتفردَ بها.

فائدة:

-التفردُ بابٌ ضيقٌ ليس محبذاً عند العلماء؛ فلا يفضلون أحاديث الأفراد -ما يتفردُ به الراوي-، بل يحبون ما يتوارد الرواة على روايته ويتتابعون على نقله.

المعنى الثاني للحديث المنكر:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٦- أو خالف الضعيف للثقات **** أو إن أتى الخلاف من ثقات".

-يُطلق مصطلح المنكر أيضاً على مخالفة الضعيف للثقة؛ (وهذا هو المعنى الأشهر للمنكر في المختصرات الحديثية المتأخرة)؛ وهو الذي قرره ابن حجر -رحمه الله- في (نُجْبَةُ الْفِكْرِ) قال: إن كان للحديث طريقان فأكثر؛ فوقع خلافٌ بينهم؛ وكان في أحد طرفي الخلاف ضعيفٌ، وفي الآخر ثقةٌ؛ فإن خالفت رواية الضعيف رواية الثقة = تُسمى رواية الضعيف: رواية مُنْكَرَة.

-لا بدَّ من اجتماع شرطين في الحديث المنكر؛ ضعف الراوي ومخالفته للثقة = هذا عند كثير من المتأخرين؛ بينما تجد المتقدمين قد حكموا على أحاديث بأنها منكراً؛ وليس فيها واحدٌ من هذين الشرطين.

سؤال: ما الإشكال أن يقال: المنكر هو مخالفة الضعيف للثقة؟

=الإشكال أن يقال: لا يوجد معنى للمنكر إلا هذا المعنى فقط.

المعنى الثالث للحديث المنكر:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٦- أو خالف الضعيف للثقات **** أو إن أتى الخلاف من ثقات".

-يُطلق مصطلح المنكر أيضاً على مخالفة الثقة مَنْ هو أوثق منه؛ وإن كان هذا في اصطلاح المتأخرين يُسمى شاذاً؛ أي: مخالفة الثقة للثقة.

المعنى الرابع للحديث المنكر:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٧- أو قسم ما رُدَّ من الضعيف **** نكط القوي والضعيف".

-يُطلق مصطلح المنكر أيضاً على الضعيف المردود؛ كأن يتفرد بالحديث راوٍ متروكٍ فيقال فيه: مُنْكَرٌ.

المعنى الخامس للحديث المنكر:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٥٩- وربما قد جاء ما يُستنكر **** معناه أو إسناده قد يُنكر".

-ربما يُطلق مصطلح المنكر أيضاً على معنى أوسع من ذلك بكثير عند المحدثين؛ معنى يستعملونه في مواضع كثيرة من الرواية؛ كأن يستنكر الناقد لفظ الحديث، أو يستنكر معناه أو غير ذلك؛ فيقول: مُنْكَرٌ.

تنوع استعمال المتقدمين للمصطلحات الحديثية:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٦٠- وخطأً ومُنْكَرٌ وباطِلٌ **** وَوَهَمٌ قَدْ رَادَفُوا وَاسْتَعْمَلُوا

٦١- في محض أخطاءٍ من الرواة **** من الضَّعَافِ أو من الثَّقَاتِ

٦٢- وهذه طريقة الحفاظ **** قد وسَّعُوا ترادف الألفاظ".

-لأن المصطلحات الحديثية عند المتقدمين فيها سعة؛ فلا يوجد إشكالٌ عندهم في استعمال إطلاقات متنوعة لهذه المصطلحات؛ فقد يستعمل بعض المحدثين مصطلحاً للدلالة على خطأ معين موجود في الرواية، ويأتي ناقدٌ آخر فيستعمل مصطلحاً آخر للدلالة على نفس الخطأ.

مثال ذلك:

-قد تجد أبا حاتم الرازي يقول عن حديث: حديثٌ مُنْكَرٌ، ويقول أبو زرعة عن نفس الحديث: حديثٌ خطأً، ويأتي أبو داود فيقول عن نفس الحديث: حديثٌ وهمٌ، هذه الأقوال الثلاثة تدلُّ على الضعف؛ لكن عبر عنه النقاد بمُنْكَرٍ أو خطأٍ أو وهمٍ.

الحديث الشاذ:

المعنى الأول للحديث الشاذ:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٦٣- والشاذ إن تفرَّدَ المقبولُ **** وليس أهلاً فادر ما أقول".

-يطلق مصطلح الشاذ على معنيين؛ أولهما: أن يتفرَّدَ مَنْ ليس أهلاً بالتفرَّد؛ بمعنى أن الراوي الذي تفرَّدَ لا يكون فيه من الصفات المؤهلة بأن يتفرَّدَ بمثل هذا المتن؛ خاصةً لو تفرَّدَ بحكمٍ من أصول الشريعة لم يعضده غيره في نقله = هذا يُسمَّى شاذاً ولو لم يخالف؛ ولذا قال بعض المتقدمين: "إنما يأتيك الحديث الشاذ من الرجل الشاذ" = أي ليس من الحفاظ، وهو قريبٌ من معنى المنكر.

المعنى الثاني للحديث الشاذ:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٦٤- أو إن يخالف واحدٌ ثقاتٍ **** وحصره مظنةُ الشتات".

-يطلق مصطلح الشاذ أيضاً إذا خالف الثقة مَنْ هو أوثق منه؛ أو خالف المقبول مجموعة من الثقات؛ (وهذا هو المعنى الأشهر للشاذ)، لكن لا ينبغي حصر الشاذ في هذا المعنى فقط.

الحديث المضطرب:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ٦٥- ثم الخلاف إن أتى واضطرب **** قد عرّفوه يا أخي (مضطرباً)
٦٦- وبعض حفاظ الحديث أطلقاً **** (مضطرباً) على الخطأ فأطلقاً
٦٧- عند اختلال النقل بالإسناد **** حتى ولو رواه بانفسراد".

-يطلق مصطلح المضطرب ويراد به دالتان؛

الدلالة الأولى: إذا أتى خلاف في حديث بين رواته على وجوه بطريقتين تدلّ على غرابة في هذا الاختلاف ويظهر للناقد فيها عدم ضبط رواتهما؛ ولا يكون أحد الأوجه راجحاً بصورة واضحة.

-قال بعض المتأخرين: "إن المضطرب يُشترط فيه أن لا يترجح وجه من الوجوه التي فيها خلاف؛ فإن ترجّح لا يُسمّى مضطرباً" = وهذا الكلام ليس دقيقاً؛ فحتى لو ترجّح منها وجه فقد يُسمّى مضطرباً إذا ظهر الاضطراب.

مثال ذلك:

-حديث أخرجه الترمذي مداره على أبي إسحاق السبيعي -أحد الستة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث-؛ وروى عن أبي إسحاق على أربعة أوجه؛ كل واحد منهم على وجه غير الآخر، قال الترمذي: "هذا حديث فيه اضطراب؛ وقد سألت محمداً عنه -يقصد البخاري- فلم يقض فيه بشيء، وسألت عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عنه فلم يقض فيه بشيء"، ثم رجّح الترمذي واحداً من الأوجه الأربعة = مع أنه قال فيه اضطراب، فلا يشترط في الحديث المضطرب أن لا يترجح وجه من وجوهه.

الدلالة الثانية: قال أبو حاتم الرازي عن حديث أخطأ فيه راوٍ أنه مضطرب؛ وليس فيه وجوه مختلفة من الرواية.

سؤال: ما هو الأصل -من بين الدالتين- في استعمال مصطلح المضطرب؟

=الدلالة الأولى؛ أن يظهر اختلاف في وجوه الرواية.

الحديث المُرسَل:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ٦٨- ومُرسلٌ على العموم منقطع **** لم يحصروه بالذي رفعاً قطع".

"إن عسرَ عليك حفظُ شيءٍ = فاستعِضْ عنه بكثرةِ قراءته!"

-مصطلح المرسل من المصطلحات الحديثة التي كثر استعمالها عند المحدثين؛ ويُعرّف المرسل بما يلي:

١-تعريف البيهقي: يقول -رحمه الله-: "وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ"؛ هنا يُوهم أننا قد جزمنا أن الذي سقط هو صحابي؛ ولو كان صحابياً = لكان الحديث صحيحاً؛ لأن الصحابة كلهم عدول فلا يضر سقوطهم من الإسناد؛ لكننا لا نعلم من الذي سقط!

-الإشكال أن يروي تابعي عن تابعي فلا ندري؛ هل الساقط تابعي أم صحابي، ولذلك هذا التعريف ليس دقيقاً.

٢-التعريف الأدق: ما يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، وأمثلة ذلك: كتاب (المراسيل) لأبي داود؛ فيه متون عن النبي ﷺ يرويها التابعون دون ذكر الصحابي.

٣-يطلق المرسل في الأصل على عموم الانقطاع: وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان؛ وأكثر صورة يطلق عليها مصطلح المرسل من صور الانقطاع المطلق هي صورة الانقطاع الذي بين التابعي وبين النبي ﷺ؛ وأمثلة ذلك: كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم؛ يذكر فيه منقطعات؛ سواء كانت بين التابعي والنبي ﷺ، أو بين التابعي والصحابي

فائدة: يصح أن تقول في الحديث المُعْضَل والحديث المُنْقَطَع: حديث مُرْسَل.

الحديث المُسْنَد:

-قال النازم -وفقه الله-:

"٦٩- وَمُسْنَدٌ مُقَابِلٌ لِلْمُرْسَلِ **** وَعَكْسٌ وَقِفٍ أَطْلَقُوهُ فَاغْتَلِ."

-يطلق مصطلح المُسْنَد على مقابل المرسل؛ أي: المتصل الذي ليس فيه انقطاع؛ والمُسْنَد له معنيان: المعنى الأول للحديث المُسْنَد:

-ما يُعرف به البيهقي -رحمه الله- بقوله:

"وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ **** رَأَوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَنْ -أي: لم ينقطع-".

-اشتراط البيهقي في تعريفه أن يكون الاتصال إلى النبي ﷺ؛ (وهذا التعريف المتفق عليه للمُسْنَد؛ والأشهر فيما يطلق عليه مصطلح المُسْنَد).

-قد يطلق المُسْنَد أحياناً على عكس المرسل؛ ولو لم يكن متصلاً إلى النبي ﷺ: ولذلك يقول يعقوب بن شيبة السدوسي: "وإنما استجاز بعض أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في الحديث المُسْنَد"؛ وأبو عبيدة مات أبيه وهو صغير؛ فلم يدرك أباه في الرواية = هنا استعمل مصطلح المُسْنَد في الدلالة على الاتصال ولو لم يكن إلى النبي ﷺ.

المعنى الثاني للحديث المُسند:

- أحياناً يُطلق مصطلح المُسند ويراد به عكس الموقوف؛ وهو المرفوع.

مثال ذلك صيغةٌ يستعملها المحدثون كثيراً:

- يقولون: "هذا حديثٌ رواه مالك ومعمرو ابن عيينة من أصحاب الزهري عنه عن أنسٍ موقوفاً -يعني: من كلامه-؛ ولم يسنده إلا يونس -يعني: لم يرويه متصلاً إلا يونس-؛ فقال يونس: عن الزهري عن أنسٍ عن النبي ﷺ؛ فيستعملون (لم يسنده) ضد مصطلح الإرسال؛ فيقولون: "هذا الحديث رواه أصحاب الزهري مرسلاً؛ ولم يسنده إلا فلان".

المحاضرة السادسة: تكلمة الفصل الثالث (بيان معاني عددٍ من ألفاظِ المصطلح المشهورة عند المحدثين الأوائل):

الحديث الحسن:

- قال الناظم -وفقه الله:-

٧٠- وعدّوا للحسن المعاني **** فهو الغريبُ رائقُ المباني

٧١- وهو الذي من غير وجهٍ قد روي **** مع ضعفها وليس بالضعف القوي

٧٢- وربما يستحسن الصحيح **** يُحدّد السياقُ ما يلوح.

- أشار الناظم بقوله (وعدّوا) إلى طريقة المتقدمين في التعامل مع المصطلحات الحديثية؛ وهي عدم قولبة المصطلح في تعريفٍ حدّيٍّ واحدٍ؛ بل يستعملون المصطلح على إطلاقاتٍ متنوعة؛ فإن كان يجمعها اسمٌ جامعٌ ليس معناه أن تُجمع بحدٍّ لفظيٍّ مغلق المعاني.

سؤال: ما الذي يترتب عليه تعدّد معاني المصطلحات الحديثية؟

١- عدم تعريفها بتعريفٍ واحدٍ.

٢- عدم الحكم عليها بحكمٍ واحدٍ؛ فينبغي ألا يقال: الحديث الحسن يحتاج به أو لا يحتاج به؛ إنما يكون حكمه بحسب إطلاقه.

المعنى الأوّل للحديث الحسن:

- يُطلق مصطلح الحسن ويراد به عددٌ من المعاني؛ أولها: معنى (الغريب).

سؤال: لماذا يُطلق على الحديث الغريب معنى الحسن؟

= وجه استحسان الحديث الغريب أنه ليس عند كلّ أحدٍ من الرواة؛ فيتفاخرون ويتفاضلون بروايته، بينما الأحاديث المشهورة تكون متداولة بين الرواة؛ فمثلاً: حديث: "إنما الأعمال بالنيات" وإن كان غريباً في أصله = إلا أنه مشهور.

سؤال: ما حكم الحديث الذي استُحسن لغرابته؟

=في الغالب يكون ضعيفاً؛ لذلك قال الإمام أبو داود عن أحاديث كتبه (السُّنَن): "وأحاديثُ كتّابي مشاهير؛ والفخر بها أنها مشاهير"، ولما سُئِلَ شُعْبَةُ بن الحجاج؛ لماذا لا تروي أحاديث عبد الملك بن أبي سليمان وهي أحاديث حسان؟ =قال: "مِنْ حُسْنِهَا فَرَرْتُ"؛ يقصد: لأنها ليست من الأحاديث المشهورة المتداولة وإنما هي أحاديث غريبة قد تفرد بها بعض الرواة؛ فإن كانت مستحسنةً من جهةٍ فهي مستنكرةٌ من جهةٍ أخرى.

المعنى الثاني للحديث الحسن:

-قال الناظم -وقفه الله:-

"٧١- وهو الذي من غير وجهٍ قد روي **** مع ضعفها وليس بالضعف القوي".

-قد يُطلق مصطلح الحسن على ما روي من غير وجهٍ ولم يكن ضعيفاً ضعفاً قوياً؛ وهو قريبٌ من تعريف الترمذي؛ قال: "والحسن عندنا: كلُّ حديثٍ لا يكون في إسناده متهمٌ بالكذب ولا يكون شاذاً وأن يروى من غير وجهٍ نحوه".

سؤال ما وجه الاستحسان في هذا المعنى؟

=أن الحديث لا يكون ضعيفاً ضعفاً شديداً؛ فهذا من جملة ما يُقبل ويستحسن؛ فإن كان فيه ضعفٌ فضعفه يسير، بغض النظر؛ هل هو حجة في ذاته أو ليس حجة، لكنه من جملة المقبول للاعتبار؛ فقد ذكروا في المقبول للاعتبار؛ مصطلح الحسن عند الترمذي، وقال ابن رجب في (شرح العلل): "ومرادُ الترمذي بالحسن قريبٌ من مرادِ أحمد بالضعيف"، وقال ابن الجوزي: "الحسن ما كان فيه ضعفٌ قريبٌ محتمل".

المعنى الثالث للحديث الحسن:

-قال الناظم -وقفه الله:-

"٧٢- وربما يُستحسن الصحيح **** يُحدِّد السياق ما يلوح".

-قد يُطلق مصطلح الحسن على الصحيح؛ يكون الحديث صحيحاً وتقول عنه حسنٌ؛ وليس ثمة تعارضٍ.

سؤال: متى يكون هناك تعارض بين أن يكون الحديث صحيحاً وتقول عنه حسنٌ؟

=حينما يكون لمصطلح الحسن معنىً وتعريفٌ واحدٌ؛ لذا ضاق التفسير على كثير من المتأخرين لما رأوا كلام الترمذي "حسنٌ صحيحٌ"؛ فقالوا: ربما يقصد "صحيحٌ" من طريقٍ و"حسنٌ" من طريقٍ، ولم يأتي في بالهم أنه يمكن أن يكون شيئاً واحداً.

سؤال: ما وجه استحسان الحديث الصحيح؟

=الاسم الجامع لمعنى الحسن هو: "استحسانٌ معنى عند الناقد"؛ قد يكون وجه هذا المعنى أن الحديث غريبٌ غير مشهور، وقد يكون لأنه ليس ضعيفاً ضعفاً شديداً، وقد يستحسن لمعنى الحديث، وقد يكون وجه الاستحسان لأنه صحيحٌ كما هو الحال في هذا المعنى.

مثال ذلك:

-أخرج البخاري في صحيحه حديثاً في دفن شهداء أحد؛ وسأله الترمذي عنه؛ فقال: "هذا حديثٌ حسنٌ".
-حديث ابن عمر في البخاري ومسلم: "رقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت النبي ﷺ مستديراً الكعبة مستقبلاً بيت المقدس لحاجته"؛ قال الشافعي: "هذا حديثٌ حسنٌ".

سؤال: كيف نعرف على أي معنى أطلق الناقد مصطلح الحسن؟

=السياق يُحدد لك على أي معنى أطلق الناقد مصطلح الحسن.

مثال ذلك:

-قول الترمذي: "هذا حديثٌ حسنٌ؛ وليس إسناده بمتصل" =هنا أخرج احتمال معنى الصحيح.
-قول ابن عبد البر: "هذا حديثٌ حسنٌ جداً؛ وليس له إسناده أو ليس له أصل" =هنا أخرج احتمال معنى الصحيح وأخرج أيضاً ما كان فيه ضعفٌ يسير.

الحديث الغريب:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"٧٣- ثم الغريبُ إن أتى تفرداً **** أو لم يكن لشهرةٍ مُستنداً
٧٤- أو جاء في إسناده ما زيدا **** أو متنه تفرداً وحيداً".

-قد يُطلق مصطلح الغريب على أكثر من معنى؛ منها:

١-المعنى الأساسي: هو ما يتفرد بروايته راوٍ واحد.

٢-المعنى الثاني: قد يُستغرب الحديث ولو كان له طريقان؛ إذا لم يكن مشهوراً؛ وليس المقصود بالشهرة هنا الشهرة الاصطلاحية أي: ما رواه ثلاثة فأكثر، ولكن المقصود الشهرة المعنوية.

٣-المعنى الثالث: هو ما زيد في إسناده؛ فزيادة الثقة أو من دونه في الإسناد =أحياناً تُوصف هذه الزيادة بأنها غريبة؛ فيقال: هذا حديثٌ غريبٌ؛ والمقصود حديثٌ فلانٍ الذي زاد في هذه الزيادة.

أنواع الغرابة:

النوع الأول: الغرابة المطلقة:

-وهي التي تكون في أصل السند؛ مثل: حديث: "إنما الأعمال بالنيات"؛ يرويه عمر -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ، ويرويه علقمة عن عمر، ويرويه محمد بن إبراهيم عن علقمة، ويرويه يحيى بن سعيد عن محمد إبراهيم = هذه غرابة مطلقة في أصل السند.

النوع الثاني: الغرابة النسبية:

-وهي إذا تفرد راوٍ بحديثٍ من طريقٍ، وقد رواه غيره من طرقٍ أخرى؛ فمثلاً: حديثٌ يرويه عن النبي ﷺ عائشة وأنس وأبو هريرة؛ ويرويه عن أبي هريرة خمسة، ويرويه عن عائشة ثلاثة، ويكون الحديث مشهوراً عنهما؛ ثم يأتي من طريق أنسٍ من رواية راوٍ واحدٍ = إسناد هذا الراوي يكون إسناداً غريباً غرابةً نسبيةً.

الفصل الخامس: فصل التدليس:

تدليس الإسناد (أهم أنواع التدليس):

-قال الناظم -وفقه الله-:

"١٠٣- مدلس الإسناد إن أردتاً **** معرفة لنقله أفدتاً
١٠٤- فما روى ب(أن) و(عن) و(قال) **** يجري عليه الاختبار حالاً".

تعريف تدليس الإسناد:

-هو أن يروي الراوي عن شيخه -الذي يسمع منه في العادة- حديثاً لم يسمعه منه؛ فلا يبين أنه سمعه ولا يبين أنه لم يسمعه؛ إنما يرويه بصيغةٍ محتملةٍ؛ أي تحتمل السماع وتحتمل عدم السماع؛ مثل صيغة (أن أو عن أو قال).

حكم تدليس الإسناد:

-قال الناظم -وفقه الله-:

"١٠٥- فإنه في جملة قسمان **** رد قبول يا أبا العرفان".

-يجري عليه اختبار؛ فيحتمل أن يقبل ويحتمل أن يرد؛ وهو بذلك يخالف الحكم المشهور للحديث المدلس عند كثير من المتأخرين والمعاصرين.

سؤال: ما هو الحكم المشهور عند كثير من المتأخرين والمعاصرين على حديث المدلس؟

=يذكرون في تحريجات الكتب: حديث فيه فلانٌ مدلسٌ ولم يصرح بالسماع، أو وقد عنعن =إذا الحديث ضعيف مردود.

فائدة:

- مَنْ يفهم أغوار وأبعاد باب التدليس عند المتقدمين؛ يدرك حجم الدقة والفخامة في هذا الباب من جهة النقد؛ فإن المُدْلِسَ لمجرد عنعنته = لا يُردُّ حديثه - هكذا ببساطة-؛ بل يجب أن تُختبر روايته؛ فقد يترجَّح من خلال الاختبار إذا كان دَلَّسَ أم لم يُدْلِسْ (دقةٌ متناهية!)؛ فإن ترجَّح أنه دَلَّسَ = يكون ضعيفاً.

- تميز الحفاظ المتقدمين بأنه كان أيسر ما يكون عليهم معرفة أحاديث الكذابين؛ وسبيل ذلك تأتى بالغوص في أعماق أحاديث الثقات لاستخراج أخطائها ومن جملتها أحاديث المُدْلِسِينَ؛ والذين لا يستلزم أن يكونوا ضعفاء، (فالتدليس لا يستلزم الضعف).

كيف يكتشف المحدثون التدليس؟

- قال الناظم - وفقه الله:-

- | | | |
|------------------------------------|------|-----------------------------|
| ١٠٦- فالرَّدُّ إن ترجَّح التدليسُ | **** | بطرق كوزنها تقيسُ |
| ١٠٧- كمنكرٍ في المتن والإسناد | **** | أو في السماع علةُ الفسادِ |
| ١٠٨- كأن يكون سمعه قد حُصِرَا | **** | أو بين الرواة من قد سُتِرَا |
| ١٠٩- بما رَوَوْا من غير ذا الطريقِ | **** | فعدِّد الإسنادَ يا صديقي |
| ١١٠- إذ يظهر التدليسُ بالتعددِ | **** | وما عرفت غشَّه فلتَرُدِّ |
| ١١١- أو خالف المُدْلِسُ الثقاتِ | **** | أو أكثر التدليس في الرواة". |

١- إذا كان في المتن أو في الإسناد شيءٌ مُنْكَرٌ:

- إذا كان في المتن؛ مثل حديث امرأة صفوان بن المعطل قالت: "يا رسول الله إني لا أصلي حتى تطلع الشمس، فإننا أهل بيت قد عرف لنا ذاك، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس، قال ﷺ: فإذا استيقظت فصلي"؛ هذا الحديث صحَّحه بعضُ المحدثين؛ لكن جاء الحافظ أبو بكر البزار فأعلَّ الحديث؛ لنكارة المتن.

فائدة:

- حين توجد نكارةٌ في المتن؛ ولا يحتمله الإسناد = فإن المحدثين يحملون النكارة على أضعف راوٍ في الإسناد.

مثال ذلك:

- حديث امرأة صفوان رواه ثقات؛ (من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري)؛ قالوا: الأعمش عنعن أي: روى عن أبي صالح فلم يقل: حدثنا ولا سمعت = فهو مُدْلِسٌ؛ ولأن المتن مُنْكَرٌ = حُمِلَتْ النكارةُ على الأعمش لأنه أسقط راوياً من الإسناد، ومصدر النكارة هو الراوي الذي أسقطه الأعمش.

٢- حصر السماع في عددٍ معينٍ من الرواة:

- كقول المحدثين: "فلان لم يسمع من فلان إلا أربعة أحاديث"؛ فيحصرون عدد الأحاديث الذي سمعها الراوي؛ مثل قولهم: "الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث"، وأحياناً يذكرونها؛ حين يأتي حديثٌ خامسٌ -زائدٌ عمّا رواه الراوي- لفلانٍ عن فلان، وليس فيه تصريحٌ بالسماع ويكون الراوي مُدْلِسًا (معروف عنه التدليس) = هنا يترجّح معنى التدليس.

٣- بيان التدليس بواسطة جمع طرق الحديث:

- القاعدة الأساسية لكشف الأخطاء في علم الحديث هي جمع الطرق؛ فأحياناً يأتي في طريقٍ آخر لنفس الحديث ذكرٌ للراوي الساقط الذي أسقطه المُدْلِس -أسقطه ما بينه وبين شيخه-؛ فإذا أدخلت تلك الوسطة -الراوي الساقط- بين الراوي المُدْلِس وشيخه في إسنادٍ من طريقٍ آخر = تبين التدليس.

مثالٌ ذلك:

- حديثٌ رواه "ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن العباس"؛ قال ابن المديني -رحمه الله-: "كنتُ أظن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق"؛ فإذا هو قد دلّسه؛ ورواه بالعنعنة!

سؤال: كيف عَرَفَ ابن المديني التدليس هنا؟

= قال ابن المديني: "حدثنا فلان قال: حدثنا فلان عن ابن إسحاق عن فلان -ليس هو ابن أبي نجيح- عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن العباس" = فذكرت وأبرزت الوسطة التي أسقطها ابن إسحاق في رواية من طريقٍ آخر.

٤- مخالفة راوية المُدْلِس لراوية الثقات:

- قد يكون المُدْلِس ثقةً؛ لكنه أسقط راوياً ضعيفاً هو الذي دلّس؛ فتخالف روايته رواية الثقات!

مثالٌ ذلك:

- حديث (كفارة المجلس): رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة؛ ورواه عنه راويان ثقة؛

١- موسى بن عقبة؛ رواه عنه جريح عن سهيل عن ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

٢- وهيب؛ عن سهيل بن أبي صالح عن عون بن عبد الله موقوفاً -من كلام عون- وهو ليس صحابياً ("موقوف" تطلق أيضاً على غير الصحابة -رضوان الله عليه-).

سؤال: ما الذي رجّحه الأئمة من الطريقتين؟

= رجّح الأئمة الكبار الطريق الثاني -برغم أن الطريق الأول ينتهي إسناده إلى النبي ﷺ-؛ قالوا: "ابن جريح -وهو ثقة- لم يذكر السماع أي: لم يقل حدثنا فلعلّه دلّسه أو أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى وأسقطه -وهو أحد الضعفاء-؛ فاكتشفنا بمخالفة رواية الثقات = وجود التدليس.

٥- إكثار الراوي من التدليس:

- عندما يكثر الراوي من التدليس = يقلل هذا من قيمة حمله عنعنته على الاتصال؛ مثل الراوي بقية بن الوليد.

المقبول والمردود من المدلس:

- قال الناظم - وفقه الله:-

"١١٢- وعند ذا فكل ما ذكرت **** لا بد من تصريحه (سمعت)." .

- كل الحالات الماضية - من حالات التدليس - إذا وجدت لا بد أن يصحبها (سمعت) وإلا يكون الحديث المدلس مردوداً.

- ثم قال الناظم - وفقه الله:-

١١٣- وما سواها فاعلم المقبول **** تطبيقهم لما مضى دليل

١١٤- كم أخرج الشيخان للمدلس **** ولم يصرح بالسماع فائس.

هناك أدلة متعددة تدل على أن طريقة الحفاظ ليس رد الحديث المدلس مطلقاً؛ منها:

- سئل الإمام أحمد كما في (مسائل أبي داود): "الرجل يعرف بالتدليس؛ أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثاً -أي: لم يصرح فيه بالسماع-؟" قال لا أدري"، قال له أبو داود: "الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟" قال: يضيق هذا" = أي: يمكن أن تحتج به.

- سئل الإمام علي بن المديني عن نفس المسألة السابقة؛ فقال: "إذا أكثر التدليس = فلا يحتج به".

المحاضرة الأخيرة: الفصل السادس: اختلاف الثقات وبيان من يقدم قوله منهم، وزيادات الثقات في الأسانيد والمتون ومن تقبل زيادته؟

- هو أهم فصل في النظم؛ من جهة أنه يغوص في أعماق دقائق الصنعة الحديثية العملية التي أعطت علم الحديث قيمته؛ وفصل (أقسام الحديث من حيث القبول والرد) لا يقل عنه أهمية لكن من جهة رسم الخارطة العامة لمصطلح الحديث.

- سيتكلم الشيخ - وفقه الله - عن هذا الفصل بشكلٍ مجملٍ مختصر؛ لكن ما يجبر نقص هذا الاختصار؛ أنه يمكن الاستعانة بمادة (قانون المحدثين)، وأول درس في سلسلة (مقاصد شرح العلل)، والدرس الثالث من سلسلة (مقاصد ابن الصلاح)، وبشكلٍ مختصرٍ في محاضرة (التأسيس الحديثي)، وبشكلٍ موسعٍ في أوائل دروس سلسلة (شرح نزاهة النظر).

-اختلافُ الثقات هو الميدان الحقيقي للصنعة الحديثية؛ فمن خلاله تظهر دقة علم الحديث في كشف علل الحديث؛ لأن من السهولة بمكان أن يكتشف المحدثون الضعف في الرواة ومن ثمَّ كشف الضعيف من الروايات؛ فالأصل أن الراوي الضعيف = روايته ضعيفة، والراوي الثقة = روايته صحيحة، لكن شأن الدقة في علم العلل؛ هو اكتشاف خطأ الثقات؛ إذ الثقة ليس معصوماً!

-القاعدة الأساسية لكشف أخطاء الثقات هي جمع الطرق؛ ثم النظر في الاختلاف والاتفاق، ومن ثم تقديم أحد الطرفين على الآخر؛ وهذا الفصل يتكلم عن المرحجات التي تُعين على ترجيح أحد الطرفين.

درجات الثقات:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١١٥- مراتبُ الثقاتِ إنْ عرفتْها **** فأنت أعلى رتبة أدركتها".

-المفتاح الأساسي لباب فلسفة الصنعة الحديثية؛ هو معرفة أن الثقات ليسوا على درجة واحدة؛ وهذا من دقة المحدثين أنهم ميزوا بين درجات الثقات؛ فمنهم من هو ثقةٌ مُتقدمٌ، ومنهم من هو ثقةٌ وسطيٌّ، ومنهم من هو ثقةٌ في مرحلةٍ متدنيةٍ.

سؤال: إذا اختلفت ثقتان في حديثٍ معينٍ، وكان أحدهما من الطبقة الدنيا والآخر من الطبقة العليا، من يُقدم؟

=يُقدم الثقة صاحب الطبقة العليا؛ وإن كان كلاهما يجمعهما وصف الثقة.

الخلاف في الإسناد:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١١٦- من حازها قد حاز في علم العلل **** أوفى نصيبٍ وانتحى نحو الأول"

١١٧- عند اختلاف الوصل والإرسال **** والنقص والمزيد في المقال

١١٨- ونبدأ الكلام في الخلاف **** إن جاء في الإسناد غير خاف".

سؤال: كيف يكون الخلاف في الإسناد؟

=من أشهر صور الخلاف في الإسناد؛ الخلاف في الوصل والإرسال، والخلاف في الوقف والرفع.

مثال على الخلاف في الوصل والإرسال:

-أن يروى الحديث من وجهين؛ مثلاً: حديث عن هشام بن عروة؛ يرويه راويان:

١-مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً.

٢-أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولاً.

-هذا خلاف في الإسناد من جهة الوصل والإرسال؛ الأول: مرسلاً، والثاني: موصولاً.

مثال على الخلاف في الوقف والرفع:

- نفس الحديث السابق يروى من وجهين؛

١- يرويه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة من قولها.

٢- أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ.

- هذا خلاف في الإسناد من جهة الوقف والرفع؛ الأول: موقوفاً، والثاني: مرفوعاً.

قرائن الترجيح في الخلاف بين الثقات:

القرينة الأولى والثانية والثالثة:

- قال الناظم - وفقه الله:-

"١١٩- فالأصل في الإسناد أن تُقدِّمًا **** الثبت في الرواة والملازم

١٢٠- وقدم الثقات إن تجمَّعوا **** على خلافٍ واحدٍ فلتسمعوا".

١- تقديم الثبت من الرواة.

٢- تقديم الملازم للشيخ الذي اختُلف عنه.

٣- تقديم الأكثر على الأقل؛ المجموعة على الفرد.

الاستثناء من تقديم الأكثر على الأقل من الثقات:

- قال الناظم - وفقه الله:-

"١٢١- لكن إذا ما خالف المبرِّز **** جماعة الثقات قد نُعزِّزُ

١٢٢- بحفظه وضبطه التفرداً **** كمالك وشعبة وأحمد

١٢٣- فلا نردُّ قوله بل نُنَّـدُ **** ومن رضي قولهما لم يبتعد".

- إذا كان الذي خالف هو الأقل من جهة العدد؛ وكان مبرِّزاً متقدِّماً في الحفظ = فحفظه وضبطه يجبران نقص مخالفته للأكثر عدداً.

مثال ذلك:

- لو خمس من الثقات رووا حديثاً مُرسلاً، وخالفهم سفيان الثوري -ثقة مبرِّز- فرواه موصولاً = هنا من الصعب أن نُخطئ سفيان وهو واحد؛ ولو كان الطرف الآخر جماعة من الثقات.

سؤال: من الذي يرحمه المحدثون؟

= أحياناً يرحون سفيان، وأحياناً يرحون الوجهين معاً؛ يقولون: كلا القولين صحيح؛ فلمدار هنا على الشيخ الذي اختُلف عنه؛ مرةً يروي موصولاً ومرةً يروي مُرسلاً؛ فيكون القولان عنه محفوظين، ويكون الإشكال من الشيخ نفسه.

فائدة:

-من القرائن في الترجيح: (معرفة إذا كان يُعرف عن الشيخ أنه يروي على وجهٍ واحدٍ بشكلٍ عامٍّ أم أنه مرةً يروي موصولاً -حال نشاطه-، ومرةً يروي مُرسلاً -حال كسله وفتوره-).

مثال ذلك:

- (هشام بن عروة)؛ قال الإمام أحمد عنه: "ما أكثر ما يحصلُ هذا في حديث هشام؛ قال: ولا أراه إلا من هشام -يقصد: ليس يحدث هذا من الذين يروون عنه، بل منه-، وما أراه إلا عن النشاط والكسل -يقصد: حين ينشط = يصلُ الحديث فيذكره كاملاً؛ أي: مجوداً، وحين يفتر أو يكسل = يرسله".

القرينة الرابعة من قرائن الترجيح: الترجيح بين عدد الثقات في الإسناد:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١٢٤- وإن أتى في كفةِ الشقين *** جمعُ الثقات رَجَّحَ الوجهين".

-إذا اختلفا شقان؛ الأوّل: فيه عشرُ ثقات، والثاني: فيه ثمانيةُ ثقات = نُرَجِّحُ كلا الوجهين.

القرينة الخامسة من قرائن الترجيح: الترجيح بين وجهين في كلّ منهما ثقةٌ واحدٌ:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١٢٥- وقد أتى في واحدٍ وواحدٍ **** صوابُ كلٍّ منهما من ناقدٍ".

-أحياناً يدقُّ نظر الناقد فيرجِّحُ الوجهين في خلافٍ بين طرفين يكون في كليهما من الثقات المبرزين؛ لكن هذا فيه تفصيل.

فائدة:

-هذه القرائن قواعد عامة؛ لكن حين ننزلها على أشخاص بأعيانها ينبغي أن يراعى دقيق أحوال الراوي، ودقيق أحوال الرواية المختلف عنه؛ فليس كلّ مختلفٍ عنه من الشيوخ يكون الحكم في الاختلاف عنه واحداً.

القرينة السادسة من قرائن الترجيح: الترجيح بين الإسناد المعتاد (سلوك المجرة) وغير المعتاد:

-قال الناظم -وفقه الله:-

"١٢٦- فلتدرُسِ الإسنادَ غيرَ مرّةٍ **** ولتحدرنَّ سالكَ المجرّةِ

١٢٧- إذا روى مخالفاً من أسنداً **** غيرَ الطريقِ حافظاً وسدداً".

-أحياناً يكون الخلاف بين راويين؛ أحدهما أتى بإسنادٍ غير مسلوک في العادة، والآخر أتى بالإسناد المعتاد (سلوك المجرة).

مثال ذلك:

- ثابت البناني؛ يروي في العادة عن أنس بن مالك وهو الطريق الأشهر، ويروي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب لكن ليس كثيراً؛ فإذا وردَ خلافٌ بين راويين عن ثابت في حديث؛
١- أحدهما يروي بالطريق الأول الأشهر (عن ثابت عن أنس بن مالك).

٢- والثاني يروي من الطريق الذي لا يروي عنه كثيراً (عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب).
سؤال: أيُّ الطريقين يَرْجِّحُه المحدثون؟

= من عوامل الترجيح أن نرحم الطريق الثاني؛ لأن الطريق الأشهر الخطأ فيه يسبق إلى الذهن؛ كأن ثابتاً ارتبط بأنس؛ فحين يأتي الراوي بإسنادٍ ليس معتاداً = يدلُّ هذا على حفظ وضبط وانتباه هذا الراوي؛ فليس غريباً أن يُخطئ عن ثابت عن أنس، ولكن غريباً لو أخطأ عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب = وهذا تعريف مصطلح (سلوك المجرّة)؛ أي: سلوك الطريق المعتاد.

القرينة السابعة من قرائن الترجيح: زيادة الراوي التي لم يذكرها الثقات:
- قال الناظم - وفقه الله -:

"١٢٨- وكلّ هذا القول في الإسناد **** نخذه بالسداد والرشاد
١٢٩- وفي المتن إن أتت زيادته **** وكان في مضمونها إفاده
١٣٠- لم يذكرناها جملة الثقات **** نردّها لهيبة الثقات".

النوع الأول من زيادة الثقات:

- لو عندنا مجموعة ثقات يروون حديثاً؛ كلهم يروونه بنفس اللفظ، ثم جاء راوٍ فرّادَ لفظةً معينةً في المتن؛ وكانت هذه الزيادة مهمة يترتب عليها حكم، أو حتى زيادة لفظية في دعاءٍ أو ذكرٍ معين.

مثال على الزيادة اللفظية في الدعاء:

- حديث دعاء الوضوء: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"؛ زاد راوٍ فيه هذه الزيادة "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين"؛ وجاء جمعٌ كبيرٌ من أسانيد هذا الحديث بدون هذه الزيادة = هنا تدرك أن هذه الزيادة فيها إشكالٌ من حيث الثبوت.

مثال على زيادة مهمة يترتب عليها حكم من الأحكام:

- حديث في صحيح مسلم يرويه جماعة من الثقات عن قتادة، قال النبي ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به؛ فلا تختلفوا عليه؛ فإذا كبر فكبّروا"؛ هذه الرواية فيها فقراتٌ كثيرة زادها بعض الرواة؛ منها: "وإذا قرأ فأنصتوا" = هذه الزيادة يُحتج بها في مسألة قراءة الفاتحة خلف الإمام؛ هذه الزيادة زادها سليمان التيمي عن قتادة؛ ولذلك حكمَ عليها أكثر من واحدٍ من المتقدمين بأنها وهمٌ وخطأ؛ وصحّحها الإمام مسلم.

النوع الآخر من زيادة الثقات:

- هناك نوعٌ دقيقٌ آخر من الزيادة؛ وهو الزيادة من طريق صحابي آخر ليس من نفس مدار الحديث؛ فهنا يقلُّ الإشكالُ = لأنه يُحتمل أن الراوي الأول نقل جزءًا من الحدث؛ وجاء الآخر فأتى به كاملاً بلا نقص.

- لكن لو كان الحديث مرتبطاً بعبادة معينة؛ ينقلها الصحابة من جهاتٍ مختلفةٍ؛ يتفقون فيها على عدم ذكر هذه الزيادة؛ وإنما تأتي من طريق صحابيٍّ واحدٍ بإسناد ليس بالقوي = هنا يقتضي النظر فيه التأمي في قبول مثل هذه الزيادة.

مثال ذلك:

- حديث: "زيادة التسمية عند الوضوء"؛ نُقلت الأحاديث الصحيحة الكثيرة عن النبي ﷺ فلم ينقل فيها أحدٌ أن النبي ﷺ سمي عند الوضوء.

القرينة الثامنة من قرائن الترجيح: زيادة المبرز:

- قال الناظم - وفقه الله:-

"١٣١- لكن إذا مبرزٌ قد زادها **** فيقرب الكلام في اعتمادها
١٣٢- قد نص في اعتمادها في (العللي) **** الترمذي فاستمع للأول".

- الزيادة لو كانت من ثقةٍ مبرزٍ متقدمٍ في الحفظ والضبط والإتقان؛ وليست من ثقةٍ عاديٍّ؛ ولو لم يذكر بقية الرواة هذه الزيادة = يمكن اعتمادها.

قاعدة:

- (كلما كان الراوي مُتقدِّماً جداً في الحفظ = كلما جبرَ نقصُ تفرُّده أو زيادته بهذا التقدم في الحفظ، وليس هذا في سائر الثقات، وكذلك ليس مطلقاً؛ فيمكن أن تُردَّ بعض زياداته).

مثالٌ على زيادةٍ جبرَ فيها نقصُ زيادةٍ ثقةٍ مبرزٍ، وقبلها العلماء:

- حديثٌ في صحيح البخاري: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى والحر والعبد"؛ فزاد الإمام مالك: "من المسلمين"؛ هذه الزيادة لها حكمٌ؛ فلو كان العبدُ غير مسلمٍ لما شمله الحديث.

قال الوزير الصالح يحيى بن هبيرة:

"والوقتُ أنفسُ ما عُنيَتْ بحفظه *** وأراه أسهلَ ما عَلَيْكَ يَضِيعُ!"

خلاصة مفاتيح التمكن في هذا الباب:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١٣٣- واعلم بأن العلم ذا لا يلتزم **** قاعده بنصها لا تنخرم
١٣٤- وجمع الكلام في ذا الباب **** أمران خذها زبدة الباب
١٣٥- لتحفظ مراتب الثقات **** ولتدم التكرار في ثبات
١٣٦- لما حوته كتب الأوائل **** من علي ومن جواب سائل.

جمع الكلام في هذا الباب يكون بأمرين؛

١- حفظ مراتب الثقات.

٢-إدامة النظر في تطبيقات الحفاظ الأوائل العملية؛ لأن الكلام النظري لا يكفي.

أماكن مراتب الثقات في الكتب:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١٣٧- والحافظ ابن رجب قد جمعا **** مراتباً لحفظهم فأبدعا
١٣٨- ألبسها في شرحه أبهى الحلل **** فهل عرفت شرحه شرح العلل؟.

-مراتب الثقات تجدها في كتاب (شرح علل الترمذي) للحافظ ابن رجب.

مخالفة المتأخرين للمتقدمين في قبول زيادة الثقة:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١٣٩- وقد أتى من خالف الأوائلا **** فالتزموا قواعداً فواصلا
١٤٠- إذ قبلوا من ثقة ما زاداً **** حتى ولو قد خالف الأعداداً
١٤١- فوصله لو أرسلوا مقبول **** ووقفهم برفعه يزول
١٤٢- وعمموا من دون ما تفصيل **** وخالفوا طريقة الفحول.

-وهذا من الأشياء التي ترتب عليها تصحيح كثير من الأحاديث التي ردها الحفاظ.

مثال ذلك:

لو عندنا مجموعة ثقات يروون حديثاً؛ خمسة منهم يروونه مُرسلاً، والسادس يرويه موصولاً، وهذا السادس لا يساوي شيئاً أمام ثقة هؤلاء الخمسة =يأتي بعض المتأخرين فيقول: "زيادة الثقة مقبولة =إذا الحديث صحيح"؛ وهذا إشكال كبير جداً، وما أكثر وجوده اليوم من المعاصرين!

مثال على طريقة المتقدمين في التعامل مع زيادة الثقات:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١٤٣- أما البخاري والريعي الأول **** كم ضعفوا زيادة لم يقبلوا
١٤٤- بل حكموا مراتب الثقات **** وكتبهم دليلنا فهات
١٤٥- وحكموا قرائناً تعدد **** فلتسلخوا سبيلهم لترشدوا
١٤٦- وانظر مثلاً للبخاري قد وقع **** في "لا ترى ناراها" ثم اتبع
١٤٧- وكتم وكتم، فراجع الكبير **** أعني بهذا تاريخه المسطوراً.

سؤال: لماذا ذكر البخاري تحديداً من الأئمة المتقدمين في النظم؟

=لأن البخاري نسب إليه أنه يقبل زيادة الثقة مطلقاً، وهذه النسبة خطأ، وقد ردَّ عليها الإمام ابن رجب في كتابه (شرح العلل).

=سببُ هذا الخطأ أن البخاري في حديث "لا نكاح إلا بولي"؛ قال: "زاد فيه إسرائيل؛ وإسرائيل ثقة"؛ فعمموا من هذا الحكم أن البخاري يقبل زيادة الثقة مطلقاً.

مثال للإمام البخاري لا يقبل فيه زيادة الثقة:

-حديث "لا ترى ناراها"؛ اختلف فيه، وفيه زيادة ثقة؛ قال البخاري: "زيادة غير مقبولة"، ورجح الوجه الآخر المرسل.

-قال الحافظ ابن رجب: "من قرأ كتاب (التاريخ الكبير) يعرف أن البخاري لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً".
الخاتمة:

-قال الناظم -وفقه الله:-

- ١٤٨- اعلم بأن الصبر خير زاد **** فلتحتسب في صنة الإسناد
١٤٩- أن تتبع النبي في أقواله **** وهديه وفي جميع حاله
١٥٠- فهو الشريف يا فداه أمي **** ووالدي وإخوتي وعمي
١٥١- والله إن هديه مقدم **** فأحبه وربنا سيكرم
١٥٢- والحمد لله الذي وفقني **** لما نظمت بعد أن علمني
١٥٣- يا رب بارك واستجب دعوتنا **** من بعد جهل أنت قد علمتنا.

لمزيد من التلخيصات تابع القناة على التليجرام من الرابط التالي

<https://t.me/swaadelaalwaai>

تمت هذه السلسلة بفضل الله..